ترجيحات شُرَّاح الجُزولية للعبارات النحوية في نُسَخ المقدمة الجُزولية
دراسة تحليلية نقدية

د عبد العزيز بن سليمان الملحم
أستاذ النحو والصرف المشارك قسم اللغة العربية ــ كلية التربية -جامعة المجمعة

ترجيحات شُرَّاح الجُزولية للعبارات النحوية في نُسَخ المقدمة الجُزولية دراسة تحليلية نقدية

د عبد العزيز بن سليمان الملحم
as.almelhem@mu.edu.sa

أستاذ النحو والصرف المشارك قسم اللغة العربية ـ كلية التربية –جامعة المجمعة

تاريخ تقديم البحث: **١٤٤٦/٧/١٢هـ** تاريخ قبول البحث: **١٤٤٦/٨/٢٦هـ**

ملخص الدراسة:

تناول البحث بالدراسة ترجيحات شُرَّاح المقدمة الجُزولية لعبارة أبي موسى الجُزولي النحوية في نُسَخ المقدمة الجُزولية، وتحليل تلك الترجيحات والحكم عليها بالدليل، وقد أبانت الدراسة عن عمق عبارة الجُزولي في بعض المواضع، وعن غموضها أحيانًا وأظهرت الدراسة أنَّ أبرز شارحٍ للمقدمة هو الشَّلَوبين، وأن تفسيراته لعبارة المقدمة هي أقرب التفسيرات إلى مراد الجُزولي، وبدا جليًا متابعة بعض الشُرَّاح للشَّلوبين فيما ذهب إليه وأبرزت الدراسة تميز الجُزولي ـ أحيانًا ـ ببعض العبارات التي كشفت عن رسوخ قدمه في الصنعة النحوية، وتجلى التقارب بين عباراته في النُسَخ في بعض المواضع، ورجحان بعضها على بعض بوضوح في مواضع أخرى، ولم تسلم ترجيحات بعض الشُرَّاح من نظر، وإن قلّ ذلك وأبرزت الدراسة معايير الترجيح بين عبارات النُسَخ عند الشُرَّاح، وجاء في مقدمة تلك المعايير مراعاة المعنى والقواعد النحوية وظهر من الدراسة أن عبارة الجُزولي قد تحتمل ـ في قليل من الأحيان ـ أكثر من تفسير، مما يضعف ترجيح نُسْخة على أخرى.

الكلمات المفتاحية: ترجيحات–الشُرَّاح–عبارة–المقدمة الجُزولية–نُسَخ.

PreferencesofAl-JazuliyaCommentatorsfor Grammatical Phrases in the Copies of Al-Muqaddimah Al-Jazuliya: A Critical Analytical Study

Dr Abdul Aziz Sulaiman Abdul Aziz Al Mulhim
Associate Professor of Syntax and Morphology
Department of Arabic Language. College of Education
Al-Majmaah University

Abstract:

The study examines the preferences of the commentators on Al-Jazuli's "Al-Muqaddimah Al-Jazuliyyah" regarding the linguistic expressions used by Abu Musa Al-Jazuli in different versions of the text. It analyzes these preferences and evaluates them with evidence. The study reveals the depth of Al-Jazuli's expressions in some instances and their ambiguity in others.

The research showed that the most prominent commentator on the text is Al-Shalubin, whose interpretations of Al-Muqaddimah's expressions are closest to Al-Jazuli's intention. It also notes that some commentators followed Al-Shalubin's interpretations closely.

Furthermore, the study highlights Al-Jazuli's occasional distinction through expressions that demonstrate his deep expertise in Arabic grammar. It observes the similarity of expressions across the various versions in some instances, while some expressions are clearly preferable in certain contexts. However, some of the preferences expressed by the commentators are subject to scrutiny, albeit rarely.

The study also outlines the criteria used by the commentators to favor one version over another, with the primary focus on meaning and adherence to grammatical rules.

The findings indicate that Al-Jazuli's expressions, in rare cases, allow for more than one interpretation, which weakens the preference for one version over another

key words: Preferences – Commentators - Expressions - Al-Muqaddimah Al-Jazuliyyah – Versions.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فمن كتب النحو التي شهد النحاة بعلو مكانتها كتاب المقدمة الجُزولية في النحو لأبي موسى الجُزولي؛ لما اشتملت عليه ـ مع وجازتها ودقتها ـ من استقصاء لأبواب النحو، وعرضها بعبارات احتاجت في مواضع متعددة إلى قريحة متقدة لفتح مغاليقها.

وقد حظيت المقدمة الجُزولية بعناية فائقة من النحاة، فشرحها قبيل منهم، وكان من بين ما حرصوا عليه في شروحهم الإشارة إلى نُسَخ المقدمة، والموازنة بينها، مما حدا بهم إلى ترجيح عبارة بعض النُسَخ على بعض، أو إبراز ما عليها من مآخذ.

وبمراجعة مقابلات وموازنات الشُرَّاح وترجيحاتهم لعبارات النُسَخ تبين أنها صالحة للدراسة والحكم؛ لذا بادرتُ باختيار هذا الموضوع بالدراسة، وعنونته بـ "ترجيحات شُرَّاح الجُزولية للعبارات النحوية في نُسَخ المقدمة الجُزولية دراسة تحليلية نقدية".

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يبرز تعدد عبارات الجُزولي وتنوعها، وموقف الشُرَّاح من هذا التعدد، وأحكامهم على تلك العبارات، مما يبين أقرب تلك العبارات إلى مراد الجُزولي، كما أن موقفهم من العبارات يبرز مكانة الجُزولي عند الشُرَّاح؛ لما يذكرونه من أسباب ترجيح بعض العبارات على بعض.

وقد تضافرت عدة أسباب لاختياري هذا الموضوع، منها:

أولًا: أنني لم أقف على دراسة لهذا الموضوع.

ثانيًا: الحكم على ترجيحات الشُرَّاح بالدليل.

ثالثًا: الوقوف على أبرز الشُرَّاح إلمامًا بفحوى عبارات الجُزولي.

الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على دراسة تتشابه مع هذه الدراسة، وكل ما كتب عن الجُزولية وشروحها ـ مما وقف عليه الباحث ـ دراسات تتعلق بالمسائل النحوية والصرفية، وموقف الشُرَّاح منها، ولا علاقة لها بالنُسَخ.

حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على ترجيحات وموازنات الشُرَّاح للعبارات النحوية في نُسَخ الجُزولية، والحكم عليها بالدليل.

أسئلة البحث:

سعى البحث إلى الإجابة على سؤال رئيس، وهو: ما مدى صحة ترجيحات الشُرَّاح لعبارة النُسَخ النحوية المتعددة؟

وتفرع عن هذا السؤال سؤالان آخران هما:

الأول: ما مدى وضوح عبارة الجُزولي عند الشُرَّاح؟

والثاني: ما أبرز ترجيحات الشُرَّاح قربًا لمراد الجُزولي؟

منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتبع الباحث فيه المنهج التحليلي النقدي، وكان منهجي في دراسة الموضوع كالآتي:

أولًا: رتبت الترجيحات التي في عبارات النُسَخ حسب ورودها في الجُزولية.

ثانيًا: عنونت لكل ترجيح.

ثالثًا: ذكرت عبارة الجُزولي في المقدمة، معتمدًا على النُسْخة المحققة، وبينت مقصده.

رابعًا: ذكرت النُسَخ الأخرى التي أوردها الشُرَّاح في شروحهم.

خامسًا: بينت اختيارات الشُرَّاح وترجيحاتهم لعبارات النُسَخ، واعتراضاتهم ونقدهم لها.

سادسًا: حكمت على ترجيح الشُرَّاح بالدليل.

خطة البحث:

تكوَّن هذا البحث من مقدمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس.

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وحدود البحث، وأسئلة البحث، والمنهج الذي سرت عليه، وخطة البحث.

وأما التمهيد فتحدثت فيه عن الجُزولية وشروحها المحققة.

وأما المبحث الأول فذكرت فيه ترجيحات الشُرَّاح لعبارات النُسَخ.

وأما المبحث الثاني فذكرت فيه معايير الترجيح بين النُسَخ، وما تميز به كل شارح في ترجيحاته.

وأما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم ذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع.

التمهيد

الجُزُولي وكتابه المقدمة.

الجُزُولي هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى الجُزُولي، المتوفى في حدود سنة خمس وستمائة[١]، قال صاحب وفيات الأعيان: "كان إمامًا في النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشاذه"[٢]، فهو أحد أبرز نحاة المغرب العربي، ذاع صيته في الآفاق، وعُني بمؤلفاته كبار النحويين مِنْ بعده[٣].

وأما كتابه المقدمة الجُزولية في النحو، فهو كتاب جمع- رغم صغره - أبواب النحو بلفظٍ مُوجز استعصى على النحاة كثيرٌ منه، فقد أتى فيها بالعجائب، وهو في غاية الإيجاز [٤]، قال عنه الإربلي: "فإن كتاب (القانون) في النحو ... وإنْ كان صغيرَ الحجم؛ لكنَّه كثيرُ العلم كبير الاسم، مستغلق النظم مُستعص على الفهمِ، مُشتمل على لُباب الأدب، منطوٍ على سرِّ كلام العرب"[٥].

---

(١) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، ٣٧٨/٢، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤٨٨/٣.

(٢) وفيات الأعيان،٤٨٨/٣.

(٣) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، ٣٧٨/٢، ٣٧٩، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤٨٨/٣.

(٤) ينظر وفيات الأعيان، ٣ / ٤٨٨، ٤٨٩.ش

(٥) المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص١٠٤ .

شُروح الجُزُولية المحققة: شرح الجُزُولية قبيل من العلماء، ومن هذه الشروح ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل[١]، وقد رجع الباحث إلى الشُرَّوح التي خرجت للنور، وهي خمسة شُرَّوح، هي:

ـ الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية، وشرح المقدمة الجُزولية الكبير[٢].

وهما للشَّلوبين، وهو الأستاذُ أبو عليّ عمر بن محمدٍ بن عمر بن عبد الله الأزديُّ الإشبيلي الأندلسيّ النحويّ، المتوفى سنة خمس وأربعين وستمائة[٣].

ـ المباحث الكامليّة شرح المقدمة الجُزولية.

وهو للُوْرَقيّ، أبو القاسم أحمد، وقيل: أبو محمد القاسم بن أحمد بن المُوفق بن جعفر المُرسي الأندلسي، المتوفى سنة إحدى وستين وستمائة[٤].

ـ شرح الجُزُولية.

وهو للأُبَّذيّ، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن، وقيل: عبد الرحيم، الخُشَنِي، المتوفى سنة ثمانين وستمائة [٥].

ـ المنهاج الجليّ في شرح القانون الجُزُولي.

---

(١) أحصى منها د. شعبان عبد الواحد محمد اثني عشر شرحًا، وأحصى د. سعد بن حمدان الغامدي خمسة وعشرين شرحًا، وبلغت عند د. تركي بن سهو العتيبي تسعة وعشرين شرحًا، كما ذكر لها مختصرًا، ونظمين اثنين. ينظر: مقدمة الجزولية، ص ٣٦-٤٤، ومقدمة شرح الأُبذي، ص ٦٩ ـ ٨٤، ومقدمة شرح المقدمة الجزولية الكبير،١/ ٦٩، ٧٥.

(٢) وللشلوبين شرحان آخران هما: أمثلة الجزولية، والتوطئة.

(٣) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، ٣٣٢/٢، ٣٣٣، ووفيات الأعيان، لابن خلكان، ٤٥١/٣، ٤٥٢.

(٤) ينظر: إنباه الرواة، ٤/ ١٦٧، ١٦٨، وبغية الوعاة، ٢٥٠/٢. ش

(٥) ينظر: الذيل والتكملة، ٣/ ٣٢٩، وبغية الوعاة، ١٩٩/٢.

وهو للإربليّ، رضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر، من علماء القرن السابع [١].

ـ المشكاة والنبراس شرح كتاب الكرّاس في النحو.

وهو للعَطَّار أبي إسحاق إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام الصِّنهاجيّ، المشتهر بالعطار، كان حيًّا سنة سبعمائة وخمس [٢]

المبحث الأول: ترجيحات الشُرَّاح لعبارات النُسَخ

الترجيح الأول: اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن الفعل ـ: "ويَدُلُّ على الزمان بصيغتِه، ولذلك قد تختلِفُ دلالتُه عليه عند اختلافِ صِيغتِه"[٣].

فاختلاف دلالة الفعل على الزمان ـ عند الجُزولي ـ قد توجد عند اختلاف صيغته، وقد لا توجد.

وذكر بعض شُرَّاح الجُزولية أنَّ ثمت نُسْخة أخرى للجزولية لم يُذكر فيها (قد)[٤].

---

(١) ينظر: كشف الظنون، ١٨٠١/٢، والمنهاج الجلي (تحقيق: الخضيري) ص٢٢.

(٢) ينظر: بغية الوعاة، ١٩٤/١، وإيضاح المكنون، ٤٨٨/٢، ٤٨٩، والمشكاة والنبراس، ص ١.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٦.

(٤) ينظر: الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص١٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢٤٣/١، ٢٤٤، والمباحث الكاملية، ١/ ٢٣، وشرح الجزولية للأبذي (تحقيق: سعد الغامدي)، ص ٣٧، ٣٨.

ويرى أبو علي الشَّلَوبين أنَّ (قد) زائدة؛ وأنَّ الراجح ما جاء في النُسْخة الخالية منها[١]، وصححه اللُّوْرَقيّ[٢]، ورجحه الأُبّذي[٣]، وصوَّبه العطار[٤]، محتجين بأنَّ هذا مبني على الأكثر، وأنه لم يُعتد بما عرض من اختلاف دلالة الفعل على الزمان لأمر عارضٍ غير اختلاف الصيغ، واختلاف دلالته لاختلاف الصيغ هو الأكثر، وأما على إثبات (قد) فإنها تكون مستعملة في غير معناها من التقليل، وبأن إثباتها مرادًا بها التقليل يُوهم أنَّ الكثيرَ اختلاف الصيغة مع اتحاد الدلالة، والأمر بالعكس؛ بل لم يأت إلا في صورة واحدة، وهي (لم يقم)، والصواب أنَّ التغيير فيها حدث للمعنى عند دخول (لم)، وتغيير المعنى أسهل من تغيير اللفظ[٥].

وقد اعتمد الإربليّ على النُسْخة الخالية من (قد) وأطلق القول باختلاف دلالة الفعل على الزمن لاختلاف الصيغ[٦]، وعلّل العطار إدخال الجُزولي (قد) بكثرة اختلاف الزمان لاختلاف الصيغ[٧]، فالصيغة قد تختلف ولا يختلف

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/٢٤٤، ٢٤٥، والمشكاة والنبراس للعطار، ص ٤٣٠.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية، ١/ ٢٣، ٢٤.

(٣) ينظر: شرح الجزولية، ص ٣٨.

(٤) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٤٣، ٤٤.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/٢٤٤، والمباحث الكاملية، ١/ ٢٤، وشرح الجزولية للأبذي، ص ٣٨.

(٦) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: عبد الرحمن الخضيري) ص ١٢٣، ١٢٤.

(٧) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٤٢، ٤٣.

الزمان كما في: افعَل، وسيفعَل، وضَرَب، ولم يضرب، ونَقل عن بعضهم[١] أنَّ (قد) للتكثير، وحكم اللُّوْرَقيّ على كون (قد) للتحقيق بأنَّ له وجهًا[٢].

ورأى الشَّلَوبين أنَّ إصلاح عبارة الجُزولي مع إبقاء (قد) أنْ يقول: ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغته، وقد لا تختلف، بتأخير (قد) وزيادة (لا)؛ لأنَّه بذلك يكون اختلاف دلالته على الزمان لاختلاف صيغته أكثر من عدم اختلافها عليه[٣]، وما ذكر الشَّلَوبين أنَّه إصلاح ذكر الأُبّذي أنَّه روايةٌ لنُسْخة أخرى، وصحح ما فيها[٤].

ويرى الباحث أنَّ الراجح ما ذهب إليه الشَّلَوبين ومَنْ وافقه، مِنْ أنَّ العبارة التي في النُسْخة الخالية من (قد) هي الأولى؛ لضعف إدخال (قد) كما سبق، ولأنَّ اختلاف دلالة الفعل على الزمن بصيغته هو الأصل، وأما اختلاف دلالته عليه بغيره فليس أصلًا؛ لذا فإنَّه يتحرز منه بالقرائن[٥]، ولأنَّ دلالة الفعل على الزمان بصيغته بدون (قد) هو ظاهر كلام سيبويه[٦]، وهو المفهوم من عبارات جماعة من النحاة[٧].

---

(١) ينظر: المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية، ١/٢٤.

(٣) ينظر: الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص ١٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٤) ينظر: شرح الجزولية للأُبّذي، ص ٣٧.

(٥) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٤٤.

(٦) ينظر: الكتاب، ١/٣٥.

(٧) ينظر: الأصول، ١/٣٧، ٣٨، ٢/١٥٨، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١/٢٦٧، ٣/٣٣١، والمقتصد في شرح الإيضاح، ١/١١١، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ١/٧٤، ٧٦، وشرح الجمل لابن

وإطلاق الجُزولي في تعريفه للفعل يدل على أنه يسلك مسلك النحاة في أنَّ اختلاف دلالة الفعل على الزمن باختلاف صيغته[١] مما يُرجِّح النُسْخة الخالية من (قد).

وأما ما ذكره العطارُ ففيه غموض؛ لأنَّ كثرة اختلاف الزمن لاختلاف الصيغ يستلزم حذف (قد) لا وجودها، اللهم إلا أنْ يريد بها التكثير، وهذا لا يُفهم من كلامه؛ لأنَّه نَسب القول بدلالتها على التكثير بعد ذلك لغيره[٢].

الترجيح الثاني: اختلاف دلالة (الفعل) على المعنى عن دلالته عن اللفظ.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن الفعل ـ: "الفعلُ: يَقعُ على المعنى الصّادرِ عن الفاعل، ويقعُ على اللفظِ الذي هو أحَد الكلمِ الثّلاث، والفعل الذي المصدر اسمُه غير الذي اشتُقَّ مِنهُ"[٣].

فالفعل عند الجُزولي له دلالتان؛ إحداهما: معنوية، وهو حينئذٍ يُراد به المصدر، والأخرى: لفظية، وهو حينئذٍ يُراد به ما يقابل الاسم والحرف[٤].

خروف، ٢٥٤/١، ٢٧١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٨٢/١، والمقرب، ٤٦/١، والمقاصد الشافية، ٢١٣/٢، ٢١٤، ٢١٣/٣، والتذييل والتكميل، ٤٨/١.

(١) ينظر: المقدمة الجزولية، ص ٤.

(٢) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٤٣.

(٣) المقدمة الجزولية، ص٦.

(٤) ينظر: التوطئة، ص١١٥.

وذكر العطارُ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى زِيْدَ فيها بعد الكلام السابق "الأول معنى، والثاني لفظ"[١]، وذهب إلى أنَّ إسقاط هذا الكلام أحسن؛ لأنَّ الكلام السابق يُغني عنه، فهو تكرار[٢].

ويرى الباحث أنَّ كلامَ العطار صحيحٌ؛ للعلة التي ذكرها، ولعل الشُرَّاح اعتمدوا على النُسْخة الخالية من الزيادة لذلك، أو أنهم تركوا ذكرها؛ لأنَّ بعضهم أنهى عباراته بقوله: (إلى آخره)، ويحتمل أنَّ مَنْ ذكرها ترك التعليق عليها؛ لأنَّ ذِكْرَها من باب التوكيد[٣].

الترجيح الثالث: المراد بتأنيث الأشخاص.

قال الجُزولي: "وَضعُ التأنيث في الأشخاص، فيَلحقُ ما هو ثَانٍ عنها دون الأجناس، ومدلُولات الأفعال أجناس، فلا يكون فيها تأنيث كما لا يكون في مدلُولاتها، والتاءُ التي تلحق الفعل علامة لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل"[٤].

فجعل التأنيث خاصًا بالأشخاص وما هو ثانٍ عنها دون الأجناس، ثم بيَّن أنَّ التأنيث لا يكون للأفعال؛ لأنّ مدلولاتها أجناس، فالتأنيث عنده يخص الاسم.

---

(١) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٤٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢٤٧/١، والشرح الصغير، ص١٩، وأمثلة الجزولية، ص١١٧، والتوطئة، ص ١١٥، والمنهاج الجلي، (تحقيق: عبد الرحمن الخضيري) ص١٢٤، وشرح الجزولية (تحقيق: سعد الغامدي)، ص٣٨.

(٤) المقدمة الجزولية، ص١١.

وذكر الإربليّ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى فيها: "وضع التأنيث الشخصي في الأشخاص"[(١)]، ونقل ـ دون نسبة ـ عن بعض مَنْ فسَّر ما في النُسْخة الثانية أنَّه زَعم أنَّ مُراد الجُزولي بالشخصي التأنيث الحقيقي، وأنَّه احترز بذلك عن التأنيث اللفظي، كالذي في: ظُلمة، وشَجرة، ونحوهما[(٢)].

ثم بيَّن أنَّه على زَعْم ما ذكره هذا المفسر يكون مراد الجُزولي بالتأنيث المنفي عن الأفعال هو التأنيث الحقيقي فقط، وهذا لا يجهله أحد، فلا فائدة في ذكره.

ثم ذكر أنَّ أكثر النُسَخ خالٍ عن هذا التقييد الذي في النُسْخة الثانية، وأنَّ مراد الجُزولي أنَّ مطلق التأنيث من خواص الأشخاص.

ويرى الباحث أنَّ الذي ذهب إليه الإربلي هو الصحيح، وما ذكره هو تفسير بعض مَنْ اعتمد النُسْخة الأولى الخالية من القيد؛ كالشَّلَوبين، والأُبّذي، وإنْ لم يشيرا إلى النُسْخة الأخرى[(٣)].

ويؤيِّد تفسيرهم أنَّ الجُزولي من بداية باب الإعراب يذكر ما يختص به الاسم عن الفعل؛ كالتنوين، والألف واللام، والنعت، والتصغير، والنداء، والتثنية، والجمع؛ حتى وصل إلى التأنيث[(٤)].

---

(١) المنهاج الجلي، ص١٤٩.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، ص١٤٩-١٥١، ونسب الأُبّذي في شرحه هذا التفسير للشلوبين تفسيرًا للنُسْخة الخالية من القيد، واستظهره اللورقي، وهو تفسير العطار في شرحه. ينظر: المباحث الكاملية، ١/ ٦٠،٦١، وشرح الجزولية للأبذي، ص١١٤، والمشكاة والنبراس، ص ٩٧.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٣١٣/١ ـ٣١٦، والشرح الصغير، ص٣١ ،٣٢، وأمثلة الجزولية، ص ١٢٦ وشرح الجزولية، (تحقيق: سعد الغامدي)، ص ١١٤، ١١٦.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية، ص ٨ ــ ١١.

فكون التأنيث يختص به الاسم[١] يدل على ترجيح ما يريد به مطلق التأنيث في بيان ما يختص به الاسم عن الفعل، وتصريحه بعدم تأنيث الفعل خير برهان.

الترجيح الرابع: تقييد جر المضاف بالكسرة بكونه مضافًا إلى غير ياء المتكلم.

قال الجُزولي – في حديثه عن الكسرة –: "وتكون في الاسم المتمكّنِ الأمكن، وهو الذي فيه ألفٌ ولامٌ، أو تنوينٌ ظاهرٌ، أو أضيفَ إلى غَير مُتكلم"[٢].

قيد الجُزولي كون الكسرة علامة لجر المضاف بكونه مضافًا إلى غير ياء المتكلم.

واعتمد الشُرَّاح على نُسْخة أخرى جاء فيها: "أو أضيف إلى غيره"[٣]، وذكر العطارُ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها: "أو أضيف إلى ما بعده"[٤]، وذكر اللُّوْرَقيّ أنَّ هناك نُسْخة أخرى جاء فيها: "وهو ما فيه تنوين ظاهر، أو ألف ولام، أو كان مضافًا إضافة لم يطرق إليه ألا يكون متمكنًا"[٥]، وذكر أنَّ هذا القيد احتراز من المضاف إلى (ياء) المتكلم.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن بعيش، ٣/٣٥٢، ٣٥٣، والمقاصد الشافية، ٦/٣٤٥،٣٤٤.

(٢) المقدمة الجزولية، ص٣١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ١/ ٤٤٨، والشرح الصغير، ص٦١، وأمثلة الجزولية، ص ١٥٦، والتوطئة، ص ١٣٤، والمنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٢٤٢، والمباحث الكاملية، ١/١٢٥، وشرح الجزولية (تحقيق: الغامدي)، ص٢٣٧، والمشكاة والنبراس، ص١٨٥.

(٤) ينظر: المشكاة والنبراس، ص١٨٦.

(٥) ينظر: المباحث الكاملية، ١/١٢٥.

وتواطأت كلمة الشُرَّاح على أنَّ مراد الجُزولي بقوله: (إلى غيره) هو بيان أنَّ المراد بالمضاف المقصود بأنْ تكون الكسرة علامةَ خفضِه هو الأول، ولم يشيروا إلى النُسْخة التي فيها (إلى غير متكلم)، وجعل العطار النُسْخة التي فيها (إلى ما بعده) أبين في تعيين الأول.

ويرى الباحث أنَّ النُسْخة التي اعتمد عليها الشُرَّاح، والنُسْخة التي ذكرها العطار أصح من النُسْخة الأولى التي في تحقيق الجُزولية؛ لأنَّ تقييد المضاف إليه بكونه غير ياء المتكلم يدل على أنَّ الجزولي يقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم على الكسر-وقد قال بذلك بعض النحاة-[1]؛ لأنَّ هذه الحالةَ فقط هي التي لا يكون الاسمُ فيها معربًا مخفوضًا بعلامة الخفض الكسرة، وكلام الجُزولي في ذلك.

وقيل: إنَّهُ معربٌ بكسرة مقدرة؛ لأنَّ الكسرة الموجودة لمناسبة (الياء)[2]، وقيل: الكسرة الظاهرة هي علامة الإعراب[3]، وهذان القولان يجعلان الاسم معربًا، وعلامة خفضه الكسرة، فلا يستثنيان من الحكم.

---

(١) ينظر: المقتصد، ٢٤٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش، ٢٠٦/٢، وشرح التسهيل، ٢٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ،٢/ ٩٩٩، والتذييل،١٥٢/١١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل، ٢٧٩/٣، والتذييل، ١٥٣/١١، والارتشاف، ١٨٤٧/٤، وتمهيد القواعد، ٣٢٧٤/٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل، ٢٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية،٢ /١٠٠٠، والتذييل، ١٥٣/١١، وذهب بعضهم إلى أن الكسرة لا إعراب ولا بناء. ينظر: الخصائص، ٣٥٦/٢، ٣٥٧، وشرح المفصل، ٢٠٦،٢٠٧/٢.

فإنْ كان الجُزولي يقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم؛ فما في تلك النُسْخة هو المناسب لمراده، وإلا فما في النُسْختين الأخريين هو الأولى.

والأقرب أنه يقول بالبناء؛ لأنَّه ذكر في بداية كلامه عن الكسرة أنَّ مِنْ أوصاف المتمكن ألَّا يشبه الحرف؛ كاسم الموصول (الذي)[1]، وقد ذكر ابنُ مالكٍ أنَّه يمكن الانتصار لِمَنْ قال بالبناء؛ فقال: "وقد يُنتصر له[2] ـ أيضًا ـ بأنْ يقال: لا أسلم خلو المضاف إلى ياء المتكلم من مشابهة الحرف؛ لأنَّه شبيه بـ(الذي) في أنَّ آخره (ياء) كـ(ياء) (الذي) في كونها بعد كسرة لازمة، وصالحة للحذف، وغير حرف إعراب، وفي أنَّه يتغير في التثنية تغيرًا مُتيقنًا، وفي الجمع تغيرًا محتملًا، و(الذي) مناسب للحرف، ومناسب المناسب مناسب، فاستحقاق بناء المضاف إلى (الياء) بمناسبة (الذي) شبيه باستحقاق بناء (رَقَاش) بمناسبة (نَزَال)"[3].

فإذا ثبت ذلك عُلِم أنَّ النُسْخة التي فيها (إلى غيره) أقرب إلى هذا المعنى من التي فيها (إلى ما بعده)؛ لأنَّ الضمير في (غيره) يعود إلى الاسم المتمكن، وهذا يعني أنه يريد المبني الذي خصصته النُسْخة التي فيها (إلى غير متكلم)، بينما (ما بعده) يشمل كل ما أضيف إليه.

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٣١.

(٢) أي الجرجاني.

(٣) شرح التسهيل، ٣/٢٨٠.

ويقوي ذلك ما في النُسْخة التي فيها (أو كان مضافًا إضافة لم يطرق إليه ألا يكون متمكنًا)، لاسيما مع شرح اللُّوْرَقِيّ لهذا بأنَّه احتراز من المضاف إلى (ياء) المتكلم كما سبق.

وما ذكره العطارُ فيه نظر؛ لأنَّه ليس فيه مزيد تعيين كما ذكر؛ لأنَّ (غيره) هو (ما بعده).

الترجيح الخامس: مضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه

قال الجُزولي ـ في حديثه عن دخول أدوات الشرط الجازمة على الفعل ـ: "الجازمُ لفعلين إما أنْ يَدخُل على مضارعينِ وضعًا فيجبُ العملُ..."[(١)].

فَفُهِم من كلامه أنَّ الجازم دخل على مضارعينِ مضارعتهما متحققة قبل دخول الأداة.

ونقل الشَّلَوبين أنَّه لم تثبتْ كلمة (وضعًا) في نُسْخة أخرى[(٢)]، ومِنْهم مَنْ اعتمد النُسْخة الخالية من كلمة (وضعًا)، وأشار إلى النُسْخة الأخرى[(٣)].

ولم يرتضِ الشَّلَوبين إثبات كلمة (وضعًا)؛ محتجًا بأنَّ إثباتها مُشعرٌ بأنَّ الفعل المضارع بعد دخول أداة الشرط ليس بمضارع، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ الفعل الآن مضارع كما هو في أصل وضعه؛ بدليل إعرابه بالجزم، فلولا أنَّ المضارعة موجودة ما أعرب[(٤)].

---

(١) المقدمة الجزولية، ص٤٣.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥١٣/٢، والشرح الصغير، ص٨١.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية، ١٩٢/١.

(٤) ينظر شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥١٣/٢.

واحتج الشَّلَوبين بأنَّ المضارعة التي هي مشابهة الاسم تكون بالإبهام[١]، وأنَّ الإبهام يخصص، وهذا الأمر متحققٌ في الفعل بعد أداة الشرط؛ فإنَّه كان مبهمًا، ثم خصص بعد دخول أداة الشرط[٢].

ولم يُشِرْ الأُبّذي والإربلي والعطار إلى النُسْخة الخالية من الكلمة[٣]، إلا أنَّ الإربليّ وصف تقييد الجُزولي المضارع بالوضع بالركيك؛ محتجًا بأنَّ المضارع لا يكون مضارعًا إلا بالوضع، بخلاف كونه مستقبلًا، فإنَّه تارةً يكون بالوضع، وتارةً يَعرض له الاستقبال بأنْ يدخل حرف الشرط على الماضي فيقلب معناه إلى المستقبل[٤]، بينما لم يَعب الأُبّذي على الجُزولي إثباتها[٥].

---

(١) قيل: إن المراد بالمضارع هو المبهم، لا المشبه للاسم، فيحتاج ـ حينئذ ـ إلى ذكر (وضعًا)، كما قيل: إنه أراد كون الفعل باقيًا على ما وضع عليه قبل دخول الجازم، إشارة لصلاحيته للتخصيص بدخول الجازم؛ لأنَّه مبهم قبل دخوله، فادعاء وجود معنى المضارعة الآن خطأ؛ لأن معنى كونه مبهمًا أنه صالح للتخصيص بدخول الجازم، لا بعد دخوله، وأجيب بأنهم يقولون للفعل في نحو:(سيقول): إنه مستقبل، ولا يقولون: مضارع. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير،٢/٥١٤ ـ ٥١٦، والشرح الصغير، ص ٨٠،٨١، وأمثلة الجزولية، ص ١٧٦، والمباحث الكاملية، ١/ ١٩٢.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/٥١٣.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٣٢٥، وشرح الجزولية للأبذي (تحقيق: الغامدي)، ص ٣٦٨، والمشكاة والنبراس، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، ص٣٢٥.

(٥) ينظر: شرح الجزولية، ص ٣٦٨.

والتمس العطارُ للجزولي علةً لإثبات كلمة (وضعًا)، فذكر أنَّه يمكن أنْ يتحرَّز به من المضارع بالقرائن، نحو: لم يقم، ولما يقم، ومن الماضي الذي دخلتْ عليه (الفاء)[١].

ويرى الباحث أنَّ الراجحَ ما ذهب إليه الشَّلَوبين من اختيار عدم إثبات (وضعًا)؛ لأنَّ أصلَ الجزاء أنْ تكونَ أفعالُه مضارعة؛ لأنّه يُعربها، ولا يُعرب إلا المضارع[٢]، ولأنَّ ما احتج به الشَّلَوبين ذكره بعضُ المتقدمين؛ كالمبرد[٣]، والسيرافي[٤]، كما أنَّ النحاة لم يقيدوا المضارع بالوضع في حديثهم عن دخول أدوات الشرط الجازمة عليه[٥].

وأما تقييد بعض النحاة فعلي الشرط والجواب بالوضع إذا كانا ماضيين، فهو يتعلق بدلالتهما على الزمان، فقد يدلان عليه بالوضع إذا كانتْ صيغتهما للماضي، وقد يدلان عليه بدخول (لم) إذا كانا مضارعين[٦].

الترجيح السادس: اشتراط تصرف الفعل عند وجوب تأنيثه للفاعل المؤنث.

---

(١) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٢٨٦، ٢٨٧.

(٢) ينظر: المقتضب، ٤٨/٢.

(٣) ينظر: المقتضب، ١٧٤/٤، ١٧٧، والشرح الصغير، ص ٨٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٢٧،٢٨/١.

(٥) ينظر: المقتضب، ٢/٢، والمقتصد في شرح الايضاح،٢/ ١١٠٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري، ٤١٤/١، والتخمير، ١٤٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ١٠٨/٥، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ٣/ ٨٨٣، والمقرب،١/ ٢٧٤، وشرح الكافية الشافية، ١٥٨٤/٣، وشرح التسهيل لابن الناظم، ٩٠/٤.

(٦) ينظر: التسهيل، ص ٢٣٩، والتذييل والتكميل، ١٦/ ١٥٠، وتمهيد القواعد، ٤٤٠٥/٩.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن الفاعل ـ:"فإذا أسند الفعلُ إلى المفرد أو المثنى من ظاهرِ المؤنثِ الحقيقي ولم يُفصل بينهُما فالعلامة لازمة"(١).

فلم يشترط في الفعل عند وجوب تأنيثه أنْ يكون مُتصرفًا.

وذكر العطارُ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها (الفعلُ المتصرّفُ)، وفسَّر ذلك بأن الجُزولي أراد بوصف الفعل بالتصرف التحرز من (نِعْمَ) و(بئس) و(حبّذا)، ولم يرتضِ ذلك؛ محتجًا بأنَّ فاعلَ(نِعْمَ) و(بئس) ليس حقيقيًّا، وإنما يراد به الجنس، وفاعل (حبّذا) مذكر، ولفظه مذكر، فاعتبر اللفظ وإن أريد به المؤنث، فلا حاجةَ لتقييد الفعل بكونه متصرفًا(٢).

ويرى الباحث أنَّ عدم ارتضاء العطار للقيد صحيح؛ لأنّ العبرة في التأنيث والتذكير بما ذكره الجُزولي من نوع الفاعل، ونوع التأنيث، واتصال الفاعل بالفعل، ولا علاقة لنوع الفعل بذلك، وهذا ما يذكره النحاة في هذا الشأن(٣).

فعلامة التأنيث إنما لحقت لتأنيث الفاعل، ولا علاقة لها بالفعل، ولو كان الفعل يراعى لروعي أنَّه مذكر فلا تلحقه العلامة(٤).

---

(١) المقدمة الجزولية، ص٥٠، وقد اعتمد الشلوبين، والإربلي، والأُبّذي على النُسْخة الخالية من القيد، ولم يشيروا إلى النُسْخة الأخرى. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٧٧/٢، والشرح الصغير، ص٩٦، ٩٧، وأمثلة الجزولية، ص١٩٣، والمنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٣٦٥،٣٦٤، وشرح الجزولية (تحقيق: الغامدي)، ص٤٢٠،٤١٩.

(٢) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٣٥٥.

(٣) ينظر: المقتضب، ١٤٤،١٤٧/٢، والأصول،١٧٣/١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري، ٢١٠،٢١١/٢، وشرح الجمل لابن خروف، ٢٨٣/١، ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ٣٥٨/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس،٤٨٠/٢.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس، ٤٧٩،٤٨٠/٢.

أما (نِعْمَ) و(بئس) ففاعلهما يدل على الجنس كما ذكر العطار، فجواز التأنيث والتذكير فيهما باعتبار دلالة الفاعل على الجنس[١]، ولا علاقة لجمود الفعل، أو اشتقاقه بالتأنيث، و(حبّذا) كما ذكر أيضًا، ولا يتغير فاعله[٢].

الترجيح السابع: منع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن مواضع وجوب تأخير الفاعل عن المفعول ـ: "وإن كان الفاعلُ مُضمرًا ليس متصلًا بـ(إلا)، ولا أُسنِد إليه وصف جارٍ على غَير مَنْ هو لهُ، أو مصدرٌ مضافٌ[٣] إلى مُضمر هو أبعد رُتبة مِنُه وَجب تَقديمُه"[٤].

فجعل من مواضع وجوب تقديم الفاعل ألا يكون العامل مصدرًا مضافًا إلى مضمر أبعد من الفاعل في الرتبة[٥].

---

(١) ينظر: المقرب، ١/٦٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق، ١/٧٠.

(٣) في التحقيق (مصدرًا مضافًا) بالنصب، وهو خطأ؛ لأن المصدر معطوف على الوصف، وهو مرفوع. ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٣٨٤.

(٤) المقدمة الجزولية، ص٥١.

(٥) ذكر الإربلي أنَّ مراد الجزولي هو أن ضمير المفعول أضيف إليه المصدر، وأن المراد ببعده كون ضمير المفعول للمخاطب أو الغائب، وضمير الفاعل للمتكلم، أو كونه ضمير المفعول للغائب، وضمير الفاعل للمخاطب. ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٤٤٣، ٣٨٥.

وذكر الشَّلَوبين أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها:(أو مصدر مض المفعول به)[١]، ولم يرتضِ ما جاء في النُسْخة الأولى[٢]؛ محتجًا بأنَّ إضافة المصدر تكون للضمير الأقرب كما تكون للضمير الأبعد، كما في: عجبتُ من ضربك هو، فلا معنى لما اشترطه الجُزولي[٣].

واقترح الشَّلَوبين إصلاحًا للعبارة موافقًا لما جاء في النُسْخة الأخرى[٤]، ثم ذكر أنَّ النُسَخ لم تتعدد في باب النعت الذي جاءت فيه نفس العبارة[٥]؛ مما يدل على أنَّ الذي قاله الجُزولي هو ما في النُسْخة الثانية التي فيها إضافة المصدر للمفعول[٦].

وصوّب العطارُ كون المراد بالضمير (هو) في عبارة الجُزولي الفاعل، وبالضمير في (منه) المفعول، وذلك كما في: عجبتُ من ضَربي أنت، فالفاعل

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٩٣/٢، والشرح الصغير، ص ١٠١، ١٠٢.

وقد اعتمد اللورقي في شرحه على هذه النُسْخة، وأشار إلى النُسْخة الأخرى. ينظر: المباحث الكاملية، ٢٤٥/١، ٢٤٨.

(٢) من الشُرَّاح من اعتمد على ما في النُسْخة المحققة، ولم يُشِرْ إلى النُسْخة الأخرى كالإربلي، والأُبّذي. ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٣٧٣، وشرح الجزولية، (تحقيق: الغامدي) ص ٤٢٩،٤٣٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٩٣/٢، والشرح الصغير، ص ١٠١، ١٠٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٩٣/٢، والشرح الصغير، ص ١٠١، ١٠٢، وهي عبارته أيضًا في التوطئة، ينظر: ص ١٦٥.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية، ص ٥٩، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٥٩٣،٦٢٦، وأمثلة الجزولية، ص٢٠٠، والشرح الصغير، ص ١٠٢.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥٩٣/٢.

والمفعول ضميران، تقدم ما هو أبعد رتبة من المفعول وهو ضمير الفاعل، على ضمير المفعول[١]، وما صوّبه العطار جعله اللُّوْرَقيّ محتملًا[٢]. وجعل اللُّوْرَقيّ كون الضمير في قوله: (هو أبعد) راجعًا للمفعول محتملًا[٣].

وذكر الإربلي أن في كلام الجُزولي خللًا؛ لأنَّ المفعول قد يكون أقرب رتبة من الفاعل، ففي العبارة قصور[٤].

ويرى الباحث أن الأرجح ما ذهب إليه الشَّلَوبين من أنَّ الأَوْلى ما جاء في النُسْخة الثانية؛ لأنَّ ما صوَّبه العطارُ وجعله اللُّوْرَقيُّ محتملًا فيه نظرٌ؛ لأنَّه يلزم عليه أن يكون المصدر قد أضيف للفاعل، ولو أضيف للفاعل لكان تقديمه واجبًا، ولكان الوجه نصب الضمير الثاني على المفعول به، أو اتصاله، وحينئذٍ لا بد أن يكون المتقدم هو الأقرب[٥]، وهذا ما لم يتحققْ بناءً على كلام الجُزولي.

والجُزولي يذكر محترزات يكون فيها الفاعل غير واجب التقديم، فإنْ لم توجد وجب تقديم الفاعل، ومن بينها كون المفعول متصلًا بالمصدر لا الفاعل.

وما ذكره الشَّلَوبين والإربلي مِنْ أنَّ المصدر يضاف للأقرب أو الأبعد نَصَّ عليه السيرافي[٦]، وهو ما يفهم من كلام سيبويه، حيث قال: "وتقول: عجبتُ

---

(١) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٣٧٤.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية، ١/ ٢٤٩.

(٣) ينظر: المصدر السابق، ١/ ٢٥٠.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، ص ٣٨٥،٤٤٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١١٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش، ٣٢٠،٣٢١/٢.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١١٦/٣.

من ضَرب زيدٍ أنتَ، ومن ضَرِبك هو، إذا جعلْتَ زيدًا مفعولًا، وجعلت المضمَر الذي علامتُه الكافُ مفعولًا[1]"[2]، فالكاف أقرب من ضمير الغائب، وقد أضيف المصدر إليها.

وكلام الشَّلَوبين موافقٌ لكلام النحويين من وجه آخر، وهو أنَّ المصدر إذا أُضيف إلى المفعول تعيَّن تأخر الفاعل[3].

فعبارة النُسْخة الأخرى، مع عبارته في باب النعت، مع القصور في عبارة النُسْخة الأولى كُل ذلك يُرجِّح ما رآه الشَّلَوبين.

الترجيح الثامن: تقييد المشتق في باب النعت بكونه ليس بمصدر.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن المراد بالمشتق الذي ينعت به ـ: "المشتق: هو ما يُبنى مِن المصدر، وما في معناه، وهو ما رادفَ ما يُبنى مِن المصدرِ وليس به"[4].

فالمشتق الذي يُنعت به عند الجُزولي هو ما يُبنى من المصدر.

---

(١) في تحقيق الشيخ عبد السلام هارون، وتحقيق البكاء (فاعلًا)، وما أثبته هو الصواب، وقد مثّل أبو حيان بالمثالين أنفسهما على إضافة المصدر للمفعول، ولو كان فاعلًا لقيل: من ضربك إياه. ينظر: الكتاب (هارون) ٢/٣٥٩، و(البكاء) ٤/٢٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٣/١١٦، والتذييل، ٣/٢٢١.

(٢) ينظر: الكتاب (بولاق)، ١/٣٨١.

(٣) ينظر: المقرب، ١/ ٥٤، والمقاصد الشافية، ٢/٦١٧.

(٤) المقدمة الجزولية، ص٥٦.

وذكرَ بعضُ الشُّرَّاح أنَّ ثمت نُسْخة أخرى فيها: "المشتق: هو ما يُبنى من المصدرِ وليس به"[١].

وجعل الشَّلَوبين[٢]، والعطار[٣]عبارة النُسْخة الخالية مِنْ: (وليس به) هي الأصوب؛ لأنَّ كون المشتق من المصدر ليس بمصدر أمر بيّن.

وعلّل الشَّلَوبين واللُّوْرَقيّ الزيادة في عبارة الجُزولي بأنَّه أراد أنَّ المشتق ليس كالمصدر في امتناع الوصف به إلا على تأويل، وأنَّه قال ذلك لئلا يتخيل أنَّ المصدر من المشتق، فأراد أنْ يحرر أنَّ المصدر ليس مما يُنعت به إلا على تأويل[٤].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٦١٧، والشرح الصغير، ص١١١، والمباحث الكاملية، ١/ ٢٩٣، والمشكاة والنبراس، ص٤٥٣،٤٥٤، ولم يُشِرْ الإربلي، والأُبّذي إلى تلك النُسْخة. نظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص ٤٢٢، ٤٢٢، وشرح الجزولية (تحقيق: الغامدي)، ص ٥٢٥، ٥٢٦.

واكتفى الشلوبين في أمثلة الجزولية بالنُسْخة المشتملة على الزيادة، ولم يُشِرْ إلى النُسْخة الخالية منها، ينظر: ص ٢١٥.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٦١٧/٢، والشرح الصغير، ص١١١، والمشكاة والنبراس، ص٤٥٤.

(٣) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٤٥٣.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٦١٧، والشرح الصغير، ص ١١١،١١٢، وأمثلة الجزولية، ص ٢١٥،٢١٦، والمباحث الكاملية، ٢٩٣،٢٩٤/١.

وذكر العطار أنَّه يمكن أنَّه يريد بالزيادة إخراج اسم المصدر(١)؛ لأنَّه مشتق من المصدر، ولا يُوصف به؛ لئلا يُظن أنَّ المصدر لا يكون نعتًا إلا أنْ يشتق له اسم، فحينئذٍ يتهيأ أنْ يكون نعتًا ويكون قد اعتمد في خروج أسماء الزمان والمكان والآلة على أنَّها لا تدل على الأوصاف(٢).

ثم قال: "فأشار إلى أنَّ المصدرية لا تكون(٣) النعت مطلقًا"(٤).

ويرى الباحث أنَّ الراجح ما ذكره العطار من أنَّ الجُزولي يريد بالزيادة إخراج اسم المصدر؛ لكنْ بشرط أنْ نضيف المصدر الميمي؛ لأنَّ المشتق الذي يتفق مع المصدر في دلالته هو اسم المصدر والمصدر الميمي، ولأنَّ اسم المصدر(٥)، والمصدر الميمي(٦) من جملة ما لا يقع نعتًا؛ كأسماء الزمان والمكان والآلة(٧)، وهذه لا تدل على الأوصاف؛ لأنَّها لا تدل على فاعل ولا مفعول

---

(١) لاسم المصدر عند النحاة إطلاقان: أحدهما: ما يعرف بالمصدر الميمي، والآخر: الاسم الدال على معنى المصدر، المخالف له بعدم جريانه على فعله. ينظر: التذييل، ١١ /١٠٠ـ١٠٤، والمقاصد الشافية، ٤/ ٢٣٨ ــ٢٤٠.

(٢) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٤٥٤،٤٥٣.

(٣) في النص المحقق: (لا تمنع)، والصواب ما أثبته؛ لأنّ المعنى ينعكس به، وقد أشار المحقق إلى أنّها ثابتة في الأصل.

(٤) المشكاة والنبراس، ص ٤٥٤.

(٥) ينظر: المقاصد الشافية، ٤/٦٢٤، ٦٢٦، ٦٢٧.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب، ٤/١٩١٩، وشرح التصريح، ٢/١١٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، ٣/٣١٣، والمقاصد الشافية، ٤/٦٢٤، ٦٢٦،٦٢٧.

به[١] فأراد التنبيه على أنَّ ما اشتُق من المصدر وليس بمصدر–وهو اسم المصدر والمصدر الميمي–ليس من المشتقات التي يُنعت بها.

والعبارة الثانية التي في نصِّ الجُزولي تُقوّي ما ذكرت؛ لأنّ معناها: والمشتق–أيضًا–ما كان في معنى ما بُني من المصدر، وهو المرادف لما بُني منه، وليس بما بُني منه[٢].

فكأن معنى كلامه: المشتق ما بُني من المصدر وليس بمصدر، وما في معنى ما بُني من المصدر وليس بما بُني.

وثمت نظر فيما ذهب إليه الشَّلَوبين والعطار من جعل العبارة التي في النُسْخة الخالية من الزيادة هي الأصوب؛ لأنَّ العبارة في النُسْخة الخالية من الزيادة لا تمنع دخول اسم المصدر والمصدر الميمي في المشتقات التي تقع نعتًا، لا سيما وأنَّه ليس في عبارته في أول الباب ما يخرجهما، فالزيادة محتاج إليها، بخلاف أسماء الزمان والمكان والآلة، فقد سبق في كلامه ما يخرجها، وهو قوله: "وشرطه أن يكون للمنعوت أو لما هو من سببه أو ملابسه"[٣].

فهذا إنما يكون لما يُوصف به، وهي لا يُوصف بها كما ذكر العطار، فلم يبق إلا ما هو مأخوذ من المصدر، وليس بمصدر يشتق منه، وهما اسم المصدر، والمصدر الميمي.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد، ٩٥٢/٢.

(٢) جعل الشلوبين والعطار الضمير راجعًا إلى (ما) الثانية، وهو بعيد. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٦١٧/٢، ٦١٨، والمشكاة والنبراس، ص٤٥٥.

(٣) المقدمة الجزولية، ص٥٦.

وقد احتاج الشَّلَوبين في التوطئة إلى قيدٍ يتحرز به من المشتقات التي لا يُوصف بها، فقال: "والمشتق ما بُني من المصدرِ كالظريف"[١]، فقوله: (كالظريف) يفيد أنَّه مشتق يدل على الفاعل أو المفعول متضمنًا معنى (فَعَلَ) وحروفه[٢]، بلا تأويل، فالمثال أغنى عن ذكر القيد بكونه (ليس به).

وفيما ذكره الشَّلَوبين، واللُّوْرَقيّ نظرٌ؛ لأنَّ الجُزولي لم يقل: (ليس كالمصدر)، وإنما قال: (ليس به)، وهذا معناه أنَّه ليس بمصدر، وكون المصدر ليس مشتقًا مُسلّمٌ به.

الترجيح التاسع: التعبير بانفعال النفس في إرادة الفعل اللازم.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن الفعل المتعدي واللازم ـ:"فغيرُ المتعدِّي: إمّا أفعال النَّفسِ، وإمّا أفعال الجسمِ"[٣].

فجعل أفعال النفس، وأفعال الجسم خاصّة بالفعل اللازم.

واعتمد الشَّلَوبين، واللُّوْرَقيّ على نُسْخة أخرى فيها (انفعال النفس) مكان (أفعال)، وذكرا أنَّ هناك نُسْخة جاء فيها: " أفعال النفس التي لا تُلابس غيرها"[٤].

---

(١) التوطئة، ص١٧٩.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣ /١١٥٨، وشرح التسهيل،٣١٣/٣، وتوضيح المقاصد،٩٥٢/٢.

(٣) المقدمة الجزولية، ص ٧٨.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٦٩٣،٦٩٤/٢، والشرح الصغير، ص١٥١،١٥٠، وأمثلة الجزولية، ص٢٥٦، والمباحث الكاملية، ٤٠٤/١.

وحكم الشَّلَوبين بأولوية النُسْخة التي فيها (أفعال النفس التي لا تُلابس غيرها)؛ لأنَّ من انفعال النفس ما يكون متعديًا، كما في علَّمت الرجل الشيء فتعلَّمه، وناولته الشيء فتناوله[١].

واعتمد الأُبّذي على نُسْخة فيها: (انفعال النفس التي لا تُلابس غيرها)، وذكر أنَّ هناك نُسْخة خالية من (التي لا تُلابس غيرها)[٢].

وحكم بأولوية النُسْخة المشتملة على (التي لا تُلابس غيرها)؛ محتجًا بأنَّ من انفعال النفس ما يكون متعديًا وغير متعدٍ[٣]، وعكس العطارُ صنيع الأُبّذي، وذكر أنَّ في النُسْخة الأخرى:(انفعال النفس التي لا تلابس غيرها)[٤].

واعتمد الإربليّ على نُسْخة فيها: (انفعال النفس)، ولم يُشِرْ إلى نُسْخة أخرى، وذكر أنَّ قصر الجُزولي اللازم على الانفعالات فقط فيه نظر؛ لأنَّه يكون أفعالًا كما يكون انفعالات، إلا إذا أراد بغير المتعدي ما يكون لازمًا ألبته، ورأى أنَّ هذا ما يُشعر به كلامه[٥].

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٦٩٣،٦٩٤، والشرح الصغير، ص ١٥٠، ١٥١، وزاد في الشرح الصغير أن الجزولي كنى بالانفعال عن الأفعال، وذكر العطار في شرحه أنه يحتمل أنه أراد معقول الوصف الذي يكون بجهة الأفعال، فكأن ما ذكره هو مضمون ما ذكره الشلوبين. ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٦١٩.

(٢) ينظر: شرح الجزولية، (تحقيق: الغامدي) ص ٧٥٦، ٧٥٧.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٧٥٧.

(٤) ينظر: المشكاة والنبراس، ص ٦١٨ ــ ٦٢٠.

(٥) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٥٥٣ ـ ٥٥٥.

ويرى الباحث أنَّ الراجح ما رجحه الشَّلَوبين؛ للعلة التي ذكرها، وهي متحققة في النُسَخ التي اعتمد عليها غيره.

والقيد الذي في النُسْخة التي حكم الأُبّذي بأوليتها وهو (التي لا تُلابس غيرها) موجود في النُسْخة التي رجحها الشَّلَوبين، وقد ذكر الشَّلَوبين أنَّ الجُزولي استظهر بهذا القيد ما يكون ملابسًا لغيره، فإنّه يتعدى(١).

واحتجاج الأُبّذي بأنَّ من الانفعال ما يكون متعديًا على أولوية ذكر القيد (التي لا تلابس غيرها) فيه نظر؛ لأنَّ كون الانفعال يكون متعديًا يلزم منه أولوية التعبير بالأفعال كما ذكر الشَّلَوبين.

وأما احتجاج الإربلي بأنَّ اللازم يكون أفعالًا وانفعالًا فإنه غير كافٍ في عدم قبول التعبير بالانفعال؛ لأنَّ وقوعه لازمًا لا ينفي وقوعه متعديًا.

والتماسه عذرًا للجزولي باحتمال أنَّه أراد ما لا يكون إلا لازمًا فيه نظر؛ لأنَّ اللازم يشمل ما لا يكون إلا لازمًا، وما يتعدى بأدوات التعدية.

وما التمسه عذرًا فيه نظر آخر؛ لأنَّ الجُزولي نَصَّ بعد كلامه هذا على الأوزان التي لا تكون إلا لازمة، وهذه الأوزان دلائلُ على عدم التعدي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها، أما حديث الجُزولي الأول فاستدلال على عدم تعديه بمعناه(٢).

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٦٩٣/٢.

(٢) ينظر في الفرق بين النوعين: شرح الكافية الشافية، ٦٣٠/٢-٦٣٢، وتوضيح المقاصد، ٦٢٢/٢، ٦٢١.

والنحاة لا يعبرون إلا بفعل النفس أو العمل[١]؛ مما يؤيد ما رجحه الشَّلَوبين، وقد عبّر به في التوطئة[٢]، ونُسب للجمهور[٣].

الترجيح العاشر: شرط نصب (حَسِب) و(خَال) لمفعولين.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن المتعدي إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ـ: "والداخلُ على المبتدأ والخبر: (ظننتُ) مالم تكن تُهَمة، و(حَسِبتُ) و(خِلْتُ) مطلقًا"[٤].

فـ(حَسِب) و(خَال) تنصبان مفعولينِ بدون شرط عند الجُزولي؛ بناءً على ما في هذه النُسْخة.

وذكر بعض الشُرَّاح أنَّ ثمت نُسْخة أخرى فيها: (و(حَسِبتُ) و(خِلْتُ) بمعناها)، أي: بمعنى (ظن) التي ليست تُهَمة[٥].

ورجَّح الشَّلَوبين والأُبّذي ما في النُسْخة المشتملة على القيد (بمعناها)؛ تحرزًا من (حَسِب) الذي بمعنى: احمرَّ شَعْرِي، ومن (خَال) الذي بمعنى: تكبَّر[٦].

---

(١) ينظر: الأصول، ١/١٦٩،١٧٠، وسر صناعة الإعراب، ١/١٤٨، والبديع في علم العربية، ١/٤٢١، والتوطئة، ص ٢٠٤، وارتشاف الضرب، ٢/٤٩٢، والمقاصد الشافية، ٣/١٣٥.

(٢) ينظر: التوطئة، ص ٢٠٤.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٥٥٥.

(٤) المقدمة الجزولية، ص٨٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/٦٩٩،٧٠٠، والشرح الصغير، ص١٥٥، وشرح الجزولية للأبذي، ص ٧٦٤، والمشكاة والنبراس، ص٦٣٦، وهي التي اعتمد عليها اللورقي في شرحه، ينظر: المباحث الكاملية، ١/ ٤١١.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٧٠١،٧٠٠، والشرح الصغير، ص ١٥٥، وشرح الجزولية، ص٧٦٤،٧٦٦.

واعتمد الإربلي على نُسْخة أخرى جاء فيها "و(حَسِبْت) مطلقًا، و(خِلْت) إذا كانت بمعناها"[(١)]، وعلّل تقييد الجُزولي بالإطلاق في (حَسِبت) بأنَّ الحسبان يستعمل للشك والظن متعديًا إلى مفعولين، ثم علّل تقييده (خِلت) بكونها بمعنى (حَسِبت)، بأنّها إذا كانت بمعناها نصبت مفعولين؛ لأنّها تكون بمعنى التعهد [(٢)] والنظر فتتعدى لمفعول واحد، فالقيد صحيح[(٣)].

ويرى الباحث أنَّ الراجحَ ما رجَّحه الشَّلَوبين والأُبّذي؛ لأنَّ ما ذكره الإربلي في (حَسِب) منتقض باستعمالها بمعنى: احمرَّ شَعْرِي، و(خال) بمعنى: تكبَّر؛ لأنَّها حينئذٍ تنصب مفعولًا واحدًا كما ذكر الشَّلَوبين والأُبّذي.

وقد بيّن النحاة أنَّ هذه الأفعالَ إذا أفادت الشك أو اليقين، مع الرجحان نصبت مفعولين هما المبتدأ والخبر، وأنَّها إذا لم تفد هذا المعنى فإنها لا تنصب مفعولين[(٤)].

وإنَّما رجَّح الباحثُ ما ذهب إليه الشَّلَوبين والأُبّذي؛ نظرًا إلى تقييد الجُزولي (ظن) بما لم تكن تُهمة، وتقييد (زعم) بالاعتقاد، وإلا فإن تصدير كلام الجُزولي بقوله: (الداخل على المبتدأ والخبر) يُغني عن تلك الاحترازات؛ لأنَّه لا ينصب

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٥٦٧.

(٢) (خلت) إذا كانت بمعنى التعهد فهي بضم الخاء. ينظر: شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، ٥١٢/١.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، ص٥٦٧ ـ٥٦٩.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٢٨١،٢٨٢/١، والمفصل، ص ٣٤٥، ٣٤٦، وأسرار العربية، ص ١٢٧، ١٢٨، والمقرب، ١١٦/١، والتسهيل، ص٧٠، والارتشاف، ٢١٠١/٤، ٢١٠٢، وتوضيح المقاصد، ٥٦٥/٢، والمقاصد الشافية، ٤٨٧/٢.

مفعولين إلا ما كان منها داخلًا على المبتدأ والخبر، فعُلِم بذلك أنَّ غير الداخل على المبتدأ والخبر منها لا ينصب مفعولين، ولذلك لم يذكر سيبويه[١] ولا المبرد[٢] تلك القيود في حديثه عن تلك الأفعال، وإنَّما اكتفيا بذكر أنَّها تكون للشك أو اليقين.

الترجيح الحادي عشر: اشتراط تقدير الحال بـ(في).

قال الجُزولي ـ في حديثه عن أوصاف الحال ـ:"وأصلُها أن تكونَ نكرةً وصفًا لمعرفةٍ مُشتقةً بعد كلامٍ تامٍ مُنتقِلة مُقدّرةً بـ(في)"[٣].

فجعل الجُزولي من بين أوصاف الحال أنَّها تكون مقدرة بـ(في).

وذكر الإربلي[٤] أنَّ ثمت نُسْخة أخرى ليس فيها تقديرها بـ(في)[٥]، وذهب إلى أنَّ هذا القيد كأنه مُستغنى عنه؛ لأنَّه من لوازم حقيقة الحال؛ لأنَّ صاحبَ الحال مُتلبس بالوصف الذي في الحال[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب، ١/ ٣٩ ـ ٤١، ٢/ ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٩٠.

(٢) ينظر: المقتضب، ٣/٩٥.

(٣) المقدمة الجزولية، ص٨٩.

(٤) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٦٢١.

(٥) اعتمد الشلوبين، والورقي، والأُبّذي، والعطار على النُسْخة الخالية من القيد، ولم يشيروا إلى النُسْخة التي بها القيد، ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/٧٢٧، والشرح الصغير، ص١٦٨، والمباحث الكاملية، ١/٤٤٥، وشرح الجزولية، (تحقيق: سعد الغامدي) ص٨٤٥، والمشكاة والنبراس، ص٧٠٨، ٧٠٩، ولم يذكر الشلوبين القيد في أمثلة الجزولية، ولا في التوطئة. ينظر: أمثلة الجزولية، ص ٢٦٨، والتوطئة، ص٢١٢.

(٦) ينظر: المنهاج الجلي، ص٦٢١

ويرى الباحث أنَّ فيما ذهب إليه الإربليُّ نظرًا؛ لأنَّ من النحاة مَنْ ذكر أنَّ ذكر القيد يحقق شبه الحال بالظرف(١).

وذكر اللُّوْرَقيُّ أنَّه بهذا الشبه يصح أنْ تعمل فيها المعاني، مع أنَّ اللُّوْرَقيَّ لم يُشِرْ إلى النُسْخة المعتمدة على القيد(٢).

كما أنَّ من النحاة مَنْ ذكر أنَّ القيد يُفرِّق بين الحال والصفة؛ ففرّق بين: جاء زيدٌ راكبًا، ورأيت رجلًا راكبًا؛ لأنَّ الوصف ليس معناه: في حال ركوب(٣)، وقيل: يقيد به للفرق بين الحال والتمييز؛ لأنَّ التمييزَ بمعنى (من)(٤)، ولذا قيَّدها ابنُ مالكٍ في الألفية بقوله:

الْحَالُ، وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ (فِي حَالِ) كَ (فَرْداً أَذْهَبُ)(٥)

وقد قيَّدها سيبويه بـ(في) في قوله: "هذا بابُ ما يعمَلُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعول"(٦).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية، ١/١٨٧.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية، ١/٤٤٦، وينظر: المقتصد للجرجاني، ١/٦٧٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس، ٢/ ٥٥٣.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية، ٣/٤١٨، ٤٢١، ٤٢٣.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد، ٢/٦٩٢.

(٥) الألفية، ص ١١١.

(٦) الكتاب، ١/٤٤.

وذكر بعضُهم أنَّ القيدَ يخرج ما ليس معناها في نفسه، ولا في جُزء مفهومه، مما يدل على هيئة وصاحبها، نحو: بنيتُ صَومعة، ويخرج – أيضًا – ما معنى (في) لمجموعه لا لجزء مفهومه، نحو: دخلتُ الحمّام[١].

وذكرَ بعضُهم أنَّ الحالَ وصفٌ للموصوف في وقت وقوع الفعل[٢]، وأنَّها إنَّما قدرت بـ(في) لمصاحبتها للفعل زمانًا[٣].

واشتراط تقديرها بـ(في) ذكرَه بعضُ النحاة[٤]، وقد ذكروا له عللًا أخرى غير التي ذكر الإربلي أنَّها مفهومة، فإذا كان في ذكره فوائد أخرى فلا مؤاخذة على الجُزولي في ذكر القيد؛ بل الأولى ذكره.

الترجيح الثاني عشر: تقديم خبر (كان) وما أشبهها على (ما) النافية لها.

قال الجُزولي: "الأفعالُ التي ترفعُ الاسم وتنصبُ الخبر بالنسبة لتقديم الخبر عليها أقسامٌ: فـ (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار) قِسمٌ"[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ٣٢١/٢، والتذييل، ٥،٦/٩، وتمهيد القواعد، ٢٢٤٣/٥.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ٢٩٢/١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، ٢٨٥/١.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية، ١٨٧/١، وشرح الجمل لابن خروف، ٣٧٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب، ١/ ٢٨٥، والمقرب، ١٥٢/١، وشرح التسهيل، ٣٢١/٢، والتذييل، ٥/٩، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس، ٥٥٥/٢.

(٥) المقدمة الجزولية، ص١٠٢.

ثم قال بعد تفصيل ما يتعلق بالأقسام:"و(مازالَ) وأخواتُها لا يتقدّمُ خَبرُها عليها؛ لمكان (ما) إلا عند ابن كَيسَان، وليس يُخَالِف في أنَّ (كان) إلى (صار) لا يتقدّمُ خَبرُها عليها إلا إذا نُفِيت بـ(ما)"[١].

فذكر أنَّ ابنَ كيسان لا يُخالِف النحاة في عدم جواز تقدم خبر (كان) وما ذكر معها في قسمها إلا إذا نفيت هذه الأفعال بـ(ما).

واعتمد اللُّوْرَقيُّ والإربلي على نُسْخة أخرى جاء فيها: "وليس يُخالَف في أن (كان) إلى (صار) لا يتقدم خبرها على (ما) إذا نُفِيت بها"[٢].

فقول الجُزولي: (ليس يُخالَف) عند الإربلي معناه: لا خلاف [٣]، ويفهم من كلام اللُّوْرَقيّ أنَّ الجُزولي يريد بقوله: (وليس يُخالِف) ابن كيسان [٤].

واعتمد العطارُ على نُسْخة ثالثة جاء فيها: "وليس يُخالِف في أن (كان) إلى (صار) لا يتقدم خبرها عليها إذا نُفيت بـ(ما)"[٥]، وجعل قول الجُزولي:(ليس يُخالِف) راجعًا لابن كيسان؛ لأنَّه سبق أنَّه يُخالِف الجمهور في منع تقديم خبر (ما زال) وأخواتها على النافي قبلها.

ويرى أنَّ الجُزولي أراد أنَّ ابنَ كيسان لا يُخالِف في عدم جواز تقديم الخبر على (كان) واسمها إذا نفي بـ(ما).

---

(١) المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٧٣٤، والمباحث الكاملية، ١/٥٠٣.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، ص٧٣٤.

(٤) ينظر: المباحث الكاملية، ١/ ٥٠٣.

(٥) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٧٩١.

وحكمَ الإربليُّ على ما في هذه النُسْخة بالفساد؛ لأنَّه لا خلاف في جواز تقديم الخبر على (كان) المنفية بـ(ما)[١]، وإنما المُمتنع تقديم الخبر على (ما)[٢].

وقد اعتمد الأُبّذيُّ النُسْخة الأولى التي فيها: "وليس يُخالِف في أن (كان) إلى (صار) لا يتقدم خبرها عليها إلا إذا نُفِيت بـ(ما)"[٣]، ويُفهم من كلامه أنَّ الجُزولي يريد ابنَ كيسان بقوله: (ولا يُخالِف)[٤].

ولم يتطرق الشَّلَوبين للعبارة[٥]، إلا في التوطئة فقد أثبت النُسْخة التي فيها: "وليس يُخالف في أن(كان) إلى (صار) لا يتقدم خبرها على (ما) إذا نُفِيت بها"[٦]، وهي التي اعتمد عليها اللُّوْرَقيُّ والإربليُّ.

ويرى الباحث أنَّ الراجح ما في النُسْخة التي اعتمد عليها الشَّلَوبين في التوطئة، واللُّوْرَقيُّ والإربليُّ؛ لأنَّ ابنَ كيسان وافقَ الجمهور في منع تقديم الخبر على (ما) مع (كان) وما معها من أفعال كما سبق[٧].

---

(١) ينظر تمهيد القواعد، ٣/ ١١١٦، ١١١٧.

(٢) ينظر المقاصد الشافية، ١٦١/٢، وتمهيد القواعد، ١١١٦/٣.

(٣) ينظر: شرح الجزولية، (تحقيق: الغامدي) ص ٩٦٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق، ص ٩٦٨، ٩٦٩.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٧٧٤/٢، والشرح الصغير، ص١٩٠، وأمثلة الجزولية، ص ٢٩٦، ٢٩٧.

(٦) ينظر: التوطئة، ص ٢٢٨، ٢٢٩.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٣٩٨/١، والارتشاف، ١١٧٠/٢، وتوضيح المقاصد، ٤٩٦/١.

وتفسير الإربلي (ليس يخالَف) بعدم وجود خلاف تفسير مقبول، إلا أنَّ تفسيرَه بابن كيسان أنسب لما قبله، وقد بيَّن الإربليُّ وجهَ فساد النُسْخة المشتملة على (إلا)، وهي ما اعتمد عليها الأُبّذي.

أما النُسْخة التي اعتمد عليها العطارُ فعبارة نُسْخة الشَّلَوبين ومَنْ معه أدق منها؛ لأنَّ عبارة نُسْخة العطار تحتمل تقديم الخبر على الفعل فقط ـ وهذا ما فسرها به ـ وتقديمه عليه وعلى (ما)، وموافقة ابن كيسان إنما في الحديث عن تقديم الخبر على (ما).

الترجيح الثالث عشر: ما يدخل من (كان)وأخواتها على المبتدأ المخبر عنه بالماضي.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن (كان) وأخواتها –: "ولا يدخلُ على المبتدأ المُخبر عنه بالماضي إلا ما يُناقضُ معناهُ المضِي مِنها"(١).

فذكر أنَّه لا يدخل ـ من هذه الأفعال ـ على المبتدأ المخبر عنه بالماضي إلا الفعل الذي يناقض معناه المضي.

وذكر الإربليُّ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها: "ولا يَدخلُ على المبتدأ المُخبر عنه بالفعلِ الماضي معنى إلا ما يُناقض معناه المضِي"(٢). وذلك بتقييد الفعل الماضي بكونه ماضيًا معنى.

وقد اعتمد الإربليُّ على نُسْخة معناها هو نفس معنى ما في النُسْخة الأولى؛ فقد جاء فيها: "ولا يدخلُ على المبتدأ المخبر عنه بفعل ماض إلا ما يُناقض

---

(١) المقدمة الجزولية، ص ١٠٨.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٧٤٣.

معناه المضِي"[1]، وذكر أنَّ الذي لا يلائم معناه المضي ولا يناقضه من هذه الأفعال هو (كان) فقط، فاستحسن القيد الذي في النُسْخة الثانية؛ لأنَّه به يحسن دخول كل أخوات (كان) عليه[2].

واعتمد العطارُ على النُسْخة الأولى التي ليس فيها (معنى)، وفسّر العبارة بأنَّ الدخول يشمل الأفعال كلها ما عدا ما يبدأ بـ(ما)، و(ليس)؛ لأنَّ معنى هذه الأفعال للحال، وجعل العطارُ معنى (يناقض) بمعنى يوافق، ولم يذكر (لا) قبله؛ لكن كلامه يفيد أنَّه يريد (لا يناقض)[3].

ويدل على ذلك أنَّ الشَّلَوبين[4] وغيره[5] اعتمدوا على نفس النُّسْخة؛ مثبتين (لا) قبل الفعل (يناقض).

واقتصر الشَّلَوبين والأُبّذي في حصر ما لا يجوز دخوله على الأفعال المبدوءة بـ(ما)، ونقلا عن النحاة مساواة (أمسى) و(أصبح) و(أضحى) لها في عدم الجواز، واقتصر الشَّلَوبين في بعض مصنفاته على (ما دام) فقط[6].

---

(١) ينظر: المصدر السابق، ص٧٤١.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، ص٧٤١، ٧٤٣.

(٣) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٧٩٦، ٧٩٧.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢/ ٧٧٨، ٧٧٩، والشرح الصغير، ص١٩٢، وأمثلة الجزولية، ص٢٩٩.

وأثبت محقق التوطئة الفعل بدون (لا) مشيرًا في الهامش أنها في الأصل (ما لاينقض)، وذكر أن ما أثبته من الجزولية، ولو أثبت ما في الأصل لكان الصواب؛ لأنّ الشلوبين أثبته في مؤلفاته كما ذكرت. ينظر: ص٢٣٠.

(٥) ينظر: المباحث الكاملية، ٥٠٩/١، وشرح الجزولية للأبذي (تحقيق: الغامدي)، ص٩٧٣.

(٦) ينظر: الشرح الصغير، ص١٩٢، وأمثلة الجزولية، ص٢٩٩.

ويرى الباحث أنَّ الراجح ما في النُسْخة التي اعتمد عليها الشَّلَوبين وغيره؛ لأنّ ما عدا المبدوء بـ(ما) فيه تفصيل، فقد حكى ابنُ مالك[١] وغيرُه[٢] الإجماع على عدم دخول (صار) على ما خبره ماض، فالقيد الذي استحسنه الإربلي يسوغ دخول (صار)، وهذا مناقض للإجماع.

ومما يدل على جواز دخولها بدون القيد أنَّ ابنَ خروف ذكر أنَّ المنع فيها قول بعضهم[٣]، كما أنَّ مِن النحاة مَنْ أجاز دخول (ليس)[٤] بغير القيد الذي استحسنه الإربلي؛ بل إنَّ ابنَ عصفور[٥] وأبا حيَّان[٦] حكيا الاتفاق على جواز ذلك.

وذكر بعضُهم[٧] أنَّ سيبويه حكى عن العرب: (ليس خَلَقُ الله أشْعَرُ منه)، و: (ليس قالها زيد)[٨].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ١/٣٤٣.

(٢) ينظر: الارتشاف، ٣/١١٦٧.

(٣) ينظر: شرح الجمل، ١/٤٤١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل، ١/٣٤٤.

(٥) ينظر: شرح الجمل، ١/٣٨٠.

(٦) ينظر: الارتشاف، ٣/١١٦٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل، ١/٣٤٤.

(٨) ينظر: الكتاب، ١/١٤٧.

و(كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات) مختلفٌ في دخولها[١]، وقد رجَّح ابنُ مالك[٢] وغيرُه[٣]جوازه؛ لسماعه، وظاهرُ كلام ابن خروف جوازه في (كان وأمسى وأصبح وأضحى)[٤]، وعليه فلا حاجة للقيد الذي استحسنه الإربلي.

وقد ذكر ابنُ خروف أنَّ المنع في المبدوء بـ(ما) قول بعضهم[٥]، ويفهم من هذا أنَّه يجوز عند بعضهم، وعليه فالجُزولي ممن يمنعون ذلك، ونقل الرضي عن بعضهم جواز وقوع أخبارها جميعها ماضية[٦].

وليس ببعيدٍ أنْ يكون ما في النُسْخة الأولى صحيحًا، إنْ كان الجُزولي قصد أنَّه لا يدخل عليه إلا (كان)؛ لأنَّ هذا القول منقولٌ عن النحويين[٧].

وأما ما ذكره الإربلي مِنْ جواز: (أقوم مادام زيد إنْ قمت قام) فيرده ما ذكره الرضي مِنْ أنَّ (مادام) لم يقعْ خبرُها ماضيًا؛ لأنَّ (ما) المفيدة للمدة تقلب الماضي ـ في الأغلب ـ إلى معنى الاستقبال[٨].

الترجيح الرابع عشر: نسبة النصب إلى (حتى).

---

(١) ينظر: شرح التسهيل، ٣٤٤/١، وتمهيد القواعد، ١٠٩٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل،٣٤٤/١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١٤٣/٢، والتذييل، ١٥١/٤ ـ١٥٣، والارتشاف، ١١٦٧/٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل، ٤٤١/١، ٤٤٢.

(٥) ينظر: شرح الجمل، ٤٤١/١.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١٤٤/٢.

(٧) ينظر: البديع في علم العربية، ٤٧٤/١.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية، ١٤٤/٢.

قال الجُزولي ـ في حديثه عن حروف الجر ـ: "وحتى: تجرُّ بمعنى (إلى) وبمعنى (كي)، فإنْ كانتْ بمعنى (كي) لم يكُن المجرور بعدها إلا في تأويل الاسم، ولا يكونُ اسمًا صريحًا، وهي إحدَى الناصِبَتين للفعل"(١). فنسب الجُزولي النصب لـ(حتى).

وذكر اللُّوْرَقيّ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها: "وهي إحدى المُنتصب بعدها الفعل"(٢)، وحكم بجودة العبارة التي في تلك النُسْخة؛ لأنَّ (حتى) لا تنصب بنفسها؛ بل الناصب هو (أنْ) المضمرة بعدها(٣).

ويرى الباحث أنَّ ما ذكره اللُّوْرَقيّ صحيح؛ إلا أنَّه يمكن حمل نسبة الجُزولي النصب إلى (حتى) على أنَّه من باب التسمح، وقد نسب إليها سيبويه النصب(٤)، مع تصريحه بأنَّ الناصب هو(أنْ) المضمرة بعدها(٥)، وبيَّن ابنُ جني أنَّ ذلك من باب التسمح؛ لأنَّه لما كانت (أنْ) تُضمر بعدها ولا تظهر نسب النصب إليها؛ لأنَّها صارت في اللفظ كالخلف والعوض عنها(٦).

---

(١) المقدمة الجزولية، ص١٢٩.

(٢) اعتمد على هذه النسخة كُلٌّ من الشلوبين، والإربلي.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٨٣٩/٢، والشرح الصغير، ص٢١٩، والتوطئة، ص٢٤٨، وأمثلة الجزولية، ص٣٣٢، والمنهاج الجلي، (تحقيق الخضيري) ص٨٢٢، ٨٢٣.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية، ٢١/٢.

(٤) ينظر: الكتاب، ٣ /١٦،١٧.

(٥) ينظر: المصدر السابق، ٥،٦/٣.

(٦) ينظر: الخصائص، ٢٠٤/١، ٢٦٣/٣، ٢٦٤.

وقد صرَّح الجُزولي ـ في حديثه عن نواصب المضارع ـ بأنَّ الناصب هو (أن) المضمرة بعدها[١]، فما فعله الجُزولي هو عين ما فعله سيبويه.

الترجيح الخامس عشر: دخول ما بعد (حتى) التي بمعنى (إلى) فيما قبلها

قال الجُزولي – في حديثه عن(حتى) –: "وإذا كانت بمعنى (إلى) جرّت الاسم الصريح ... وما بعدها داخلٌ فيما قَبلهَا، بخلافِ (إلى)"[٢]. فما بعد(حتى) التي بمعنى (إلى) داخلٌ في حكم ما قبلها عند الجُزولي.

وذكر الإربليّ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى جاء فيها: "وما بعدها قد يدخل في حكم ما قبلها"[٣]، وذكر اللُّوْرَقيّ نُسْخةً تتفق مع هذه النُسْخة في المعنى، باختلاف يسير عما ذكره الإربليّ؛ حيثُ جاء فيها: "وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها"[٤].

ولم يرتضِ الإربليّ عبارةَ هذه النُسْخة؛ لأنَّه لا معنى – عنده – للتقليل؛ لأنَّ ما بعدها داخل ـ أبدًا ـ في حكم ما قبلها متى كانت جارةً بمعنى (إلى)؛ لأنَّ (حتى) لم تتمحّضْ للغاية كما تمحّضتْ (إلى)؛ بل يدخلها شيء من معنى (الواو) العاطفة، و(الواو) تشرك ما بعدها في حكم ما قبلها[٥].

---

(١) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٣٥.

(٢) المقدمة الجزولية، ص١٣٠،١٢٩.

(٣) المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٨٢٨، وقد اعتمد الشلوبين على هذه النُسْخة، ولم يُشِرْ إلى النُسْخة الأخرى. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٨٤٠/٢.

(٤) المباحث الكاملية، ٢٤/٢، وهذه النُسْخة هي التي اعتمد عليها الأُبّذي، ولم يُشِرْ إلى النُسْخة الأخرى. ينظر: شرح الجزولية (تحقيق: سعيد الأسمري)، ص٩٩.

(٥) ينظر: المنهاج الجلي، ص٨٢٨.

وذهب الشَّلَوبين إلى عدم صحة عبارة الجُزولي التي فيها (قد)؛ لأنَّه لا فرقَ بين (حتى) و(إلى) في كون كل منهما غاية[١].

واستند في الشرحين: الصغير والكبير[٢] إلى أنَّ كلامَ سيبويه[٣] بخلاف ما يراه الجُزولي؛ لأنَّ سيبويه جعل المجرور في نحو: (ضربتُ القوم حتى زيدٍ)، كالمنصوب في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، وذكر أنَّ ذلك هو الأصل، وأنَّه قد لا يكون ما بعدها داخلًا فيما قبلها بالقرائن، وجعله – في التوطئة – داخلًا إذا ذُكِر على معنى التعظيم أو التحقير، وإلا كانت (حتى) ك(إلى)[٤].

وذكر في أمثلة الجُزولية أنَّ بعضهم يرى أنَّ ما بعدها يدخل فيما قبلها، وحكمَ على هذا بأنَّه يفتقر إلى نقل[٥].

بينما ذهب اللُّوْرَقيّ إلى وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها، وذكر أنَّ مِن المتأخرين مَنْ خالف في ذلك فزعم عدم وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها[٦].

والنحاة مختلفون في دخول ما بعد (حتى) على ثلاثة أقوال[٧]:

الأول: دخوله ما لم يكن جزء منه، نحو: سرتُ النهارَ حتى الليل.

---

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٨٤٠/٢، ٨٤١، والشرح الصغير، ص٢٢١، ٢٢٠.

(٢) ينظر: الشرح الصغير، ص٢٢٠، ٢٢١، وشرح المقدمة الجزولية الكبير، ٨٤١/٢، ٨٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب، ٩٧/١.

(٤) ينظر: التوطئة، ص٢٤٩.

(٥) ينظر: أمثلة الجزولية، ص٣٣٢.

(٦) ينظر: المباحث الكاملية، ٢٤/٢ـ ٢٦.

(٧) ينظر: التذييل، ٢٤٥/١١، ٢٤٦، والارتشاف، ١٧٥٤/٤، ١٧٥٥، والجنى الداني، ص ٥٤٥، ٥٤٦، وتمهيد القواعد، ٢٩٨٨/٦.

والثاني: دخوله إلا بقرينة تخرجه، نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ.

والثالث: دخوله في كل وجه.

ويرى الباحث أنَّ عبارة الجُزولي الخالية من (قد) يتفق بها مع أصحاب الرأي الأول، أما عبارته المشتملة على (قد) فلا توافق رأيًا من هذه الآراء، وتجعل دخول ما بعدها فيما قبلها قليلًا، وهذا لم يقلْ به أحدٌ، وقد أبطلها الشَّلَوبين والإربلي، فتبين صحة ما حكم به الشَّلَوبين، وما ذكره الإربلي.

الترجيح السادس عشر: ما يضاف إليه مصدر فاقد الشرط في (ما أفعل) التعجبية.

قال الجُزولي – في حديثه عن كيفية التعجب مما فقد شرطًا –:"وانصبْ مصدر الفعل الذي انخرمَ فيه أحدُ هذه الأوصاف مُضافًا إلى الفاعل مع (ما أفعل)"[(١)]. فذكر أنَّ المصدرَ يُضاف إلى الفاعل.

وذكر الإربليّ أنَّ ثمت نُسْخة أخرى فيها: "مُضافًا إلى المفعول"[(٢)]، وذهب إلى أنَّ كلا التعبيرين صحيح[(٣)]، وأنَّ النُسْخة الفاشية هي ما فيها: (مُضافًا إلى المفعول)، وأنَّ الجُزولي عبَّر بالإضافة إلى الفاعل؛ نظرًا إلى حال المصدر إذا بنيت صيغة التعجب مما توافرت فيه الشروط، وعبَّر بالإضافة إلى المفعول؛ نظرًا إلى حاله إذا بنيت مما تعذر بناء الصيغة منه، وجعل التعبير بالإضافة إلى المفعول هو الأشبه بكلام الجُزولي.

---

(١) المقدمة الجزولية، ص١٥٤.

(٢) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص٩٦٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص٩٦٣.

ويرى الباحث أنَّ فيما قاله الإربليّ نظرًا؛ لأنَّ صورة التعجب في حال تعذر صوغ (أفعل) قد اختلفتْ عن صورتها في حال إمكان صوغها، وتغير موقع الاسم وإعرابه، فقد كان مفعولًا في إحدى الصورتين، كما في نحو: ما أحسن زيدًا، وأصبح مضافًا إليه المصدر في الصورة الأخرى، كما في نحو: ما أحسن انطلاق زيدٍ، وهو الآن فاعل للمصدر، فالتعبير بالإضافة إلى المفعول غير سائغ؛ لأنّه لم يعد مفعولًا.

وثمت نظر آخر فيما ذهب إليه مِنْ أنَّه يكون مفعولًا إذا صغنا صيغة التعجب من الفعل الفاقد للشروط فإنَّ الاسم يكون مفعولًا، وذلك كما في نحو: ما أسمره، وما أحوله[1]؛ لأنَّ هذا غير جائز، وعلى فرض جوازه فإنَّهُ مُغاير لِمَا قصده الجُزولي؛ لأنَّ الجُزولي ذكر أنَّ ذلك يكون بعد صياغة (أفعل) مِنْ فِعْلٍ مستوف للشروط، وما ذكره الإربلي بخلاف ذلك؛ لخلو تلك الصيغة من المصدر.

وما ذكره مِنْ أنَّ النُسْخة التي فيها (مضافًا إلى المفعول) هي الفاشية فيه نظر؛ لأنّ من الشُرَّاح مَنْ اعتمد على النُسْخة الأخرى؛ كالشَّلَوبين[2]، واللُّوْرَقيّ[3].

الترجيح السابع عشر: تقديم الوصفية على الحالية في الاسم الواقع بعد نكرة.

---

(١) ينظر: المنهاج الجلي، ص٩٦٣.

(٢) ينظر: التوطئة، ص ٢٦٩.

(٣) ينظر: المباحث الكاملية، ٢/ ٩٦.

قال الجُزولي – في حديثه عن الممنوع من الصرف –:"وكل (فُعَل) عَلَم[١] جُهِل أنه مشتقٌّ فالأصل أنْ يُصرفَ..."[٢].

فلم ينصب الجُزولي كلمة (عَلم) على الحال.

وقد اعتمد الإربليّ على تلك النُسْخة[٣]، ثم ذكر أنَّ ثمت نُسْخة أخرى فيها: (علمًا) بالنصب على أنَّه حال من(فُعَل)، وأنَّ الجر هو الوجه؛ محتجًا بأنَّ كلمة (فُعَل) في كلام الجُزولي نكرة؛ لدخول (كل) عليه، وذكر اللُّوْرَقيّ الروايتين[٤]، ووافق كلامه كلام الإربلي.

ويرى الباحث أنَّ في اكتفائهما بالجر في النُسْخة التي ليس فيها نصب نظرًا؛ لأنّه يجوز وجه ثالث وهو الرفع نعتًا لـ(كل) [٥]، إلا أنَّ الجر أرجحُ؛ لأنَّ نعت ما أضيف إليه (كل) هو الفصيح، وإنْ جاز نعت (كل)[٦].

وفي ترجيحهما الجرَّ على النصب على الحال نظرٌ؛ لأنّ مجيء الحال من النكرة إذا وضح المعنى، وأمن اللبس جائز، وذلك يتم بمسوغات؛ من بينها:

---

(١) ضبط محقق الجزولية كلمة (علم) بالرفع، واعتمد الشلوبين والأُبّذي على النُسْخة التي ليس فيها نصب، ولم يحددا ضبط الكلمة لا بالجر ولا بالرفع، ولم يشيرا إلى النُسْخة الأخرى. ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٩٨٦/٣، والشرح الصغير، ص٢٨٧، وأمثلة الجزولية، ص٤١١، والتوطئة، ص٣٠٣، وشرح الجزولية للأبذي (تحقيق: حسن نفاع الحربي)، ص٢٩٢.

(٢) المقدمة الجزولية، ص٢١١.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي، (تحقيق: عبد الله المنصور) ص١٤٦.

(٤) ينظر: المباحث الكاملية، ٢٥٦/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٧٦٣/٢، ٧٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش، ١١٥/٢.

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب، ٢/ ٧٦٣، ٧٦٤.

تخصيص النكرة بالإضافة[١]، وهذا متحقق في كلام الجُزولي، إلا إذا قصدا أنَّ النصب على الحال يترتب عليه الفصل بين الموصوف (فُعَل) وصفته الجملة (جُهل أنه مشتق)؛ فترجيحهما أدق؛ لأنَّ الفصلَ بالحال بين الصفة والموصوف محل خلاف[٢]، وقيل: لا يجوز إلا في ضرورة[٣].

المبحث الثاني: معايير الترجيح بين النُسَخ.

تعددت معايير الترجيح لدى الشُرَّاح فشملتْ موافقة محتوى العبارة للقاعدة النحوية، وصحة معنى العبارة، كما شملت عدم التناقض بين عبارات الجُزولي في النُسَخ، واستقامة العبارة دون زيادة، أو احتياجها للزيادة.

موافقة القاعدة النحوية:

تعتبر موافقة القاعدة النحوية من أبرز المعايير التي استند إليها الشُرَّاح في ترجيحاتهم لعبارات نُسَخ المقدمة الجُزولية، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الشَّلوبين في اختلاف النُسَخ في منع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول حيث قال: "ولا معنى لهذا الشرط؛ لأنَّه كذلك يكون، وإنْ كان مضافًا إلى مضمر هو أقرب رتبةً منه، نحو: عجبتُ مِنْ ضربي أنت، أو: مِنْ ضربك هو.

والصواب: أو مصدرٍ مضافٍ إلى المفعول به، كما قال: في ذكر وجوه جواز ارتفاع المضمر المنفصل في باب النعت فانظره هناك.

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٥٣٧/٢، وشرح التسهيل، ٣٣١/٢، وشرح الرضي على الكافية، ٢٢/٢، والتذييل، ٩ /٦٢، والمقاصد الشافية، ٢٤٧/٢، ٤٤٧/٣.

(٢) ينظر: التذييل، ٢١٢/٤، ٨/ ٢١٨، ٢١٩، ١٩٩/٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٢٦٤/٢، ٢٦٥.

ووقع هذا الموضع في هذا الباب في النُسَخ مختلفًا؛ ففي بعضها ما ذكرناه، وقد بيَّنا ما فيه، وفي بعضها: (أو مصدرٍ مضافٍ إلى المفعولِ به) كما أصلحناه وهو الصحيح"[١].

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره اللُّوْرَقيّ في نسبة النصب إلى (حتى)، حيث قال: "قلتُ: في نُسْخةٍ أُخرى: وهي إحدى المُنتصب بعدها الفعل، وهذه العبارة أجودُ مِنْ قوله: (الناصبتين؛ لأنَّ (حتى) لا تَنصب بنفسها، بل الناصب بعدها مُقدر وهو (أن)"[٢].

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الإربليّ في حديثه عن تقديم الوصفية على الحالية في الاسم الواقع بعد نكرة، حيث قال: "أقول: (فُعَلٌ) مِنْ قوله: (كُلُّ فُعَلٍ) يجب أنْ يكون نكرةً؛ لدخول (كُلٍّ) عليه ... ويقع (علمٌ) في بعض النُسَخ منصوبًا على أنَّه حال من (فُعَلٍ)، والجرُ هو الوجه"[٣].

صحة معنى العبارة:

من المعايير التي استند إليها شُرَّاح الجُزُولية في ترجيحاتهم مدى صحّة العبارة ووضوحها، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الشَّلوبين في مضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه، حيثُ قال: " تثبت بعد قوله: (مضارعين) في بعضِ النُسَخ (وضعًا) ولا ينبغي أن يَثبُت فإنَّه مُشعر بأنَّ المضارع مع أداة الشرط ليس

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٣/٢.

(٢) المباحث الكاملية، ٢١/٢.

(٣) المنهاج الجلي، (تحقيق: المنصور) ص ١٤٦.

بمضارع، وإنما هو مضارعٌ في أصل وضعه، وأمَّا الآن فهو غير مضارع، وليس كذلك"(١).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الأُبَّذي عند حديثه عن اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته، حيثُ قال: "ويقعُ في بعض النُسَخ: (ولذلك قَدْ تَختلفُ دلالتُه عليه عند اختلاف صِيغه)، وفي بعضها: (ولذلك تَختلفُ دلالته عليه عند اختلاف صِيغه وقد لا تختلف)، وهذه الروايةُ الأخيرة هي التي عليها أكثرُ النُسَخ، وهي الصحيحةُ؛ لأنَّ البابَ أنْ يختلِف الزمان باختلاف الصّيغ، نحو: خَرْجَ، ويَخرجُ، واخرُجْ، وقد لا يختلِفُ الزمانُ باختلاف الصّيغ، وذلك قليلٌ"(٢).

عدم التناقض في العبارة:

من المعايير التي استند إليها الشُرَّاح عند ترجيحاتهم عدم التناقض بين عبارات الجُزولي في الأبواب وتضادها، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الشَّلوبين عند حديثه عن منع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول، حيث قال: "ولم يقعْ اختلافٌ في النُسَخ في الموضعِ الذي بباب النعت، وهذا يدلُ على أنَّه الذي قاله صاحبُ هذا التأليف، وأنَّ الآخر تغييرٌ عليه؛ لأنَّ ذلك الفصل هناك في معنى هذا، ولم تختلِف النُسَخ هُناك، فينبغي ألا تختلِف هُنا لَمَّا لم تختلِف هناك"(٣).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥١٣/٢.

(٢) شرح الجزولية، (تحقيق: سعد الغامدي)، ص٣٧، ٣٨.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٣/٢.

عدم الاحتياج إلى زيادة:

تعتبر استقامة العبارة دون الحاجة إلى زيادة من المعايير التي استند إليها شُرَّاح الجُزولية، ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الإربليّ في معرض حديثه عن أوصاف الحال، حيث ذكر منها تقديرها بـ(في)، فقال: "وهذا القيد يقعُ في بعضِ النُسَخِ، وكأنَّه مُستغنًى عنه؛ إذ هو من لوازم حقيقتها من حيثُ كانت هيئة الموصوف في وقت تلبُّسه بالصفة"(١).

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره العطارُ عند حديثه عن اختلاف دلالة (الفعل) على المعنى عن دلالته عن اللفظ حيث قال: "قوله: الأولُ معنى...والثاني لفظٌ ... يثبتُ هذا في بعضِ النُسَخ، وإسقاطه أحسن؛ لأنَّ قولَه: (يقعُ على المعنى الصادر عن الفاعل، وعلى اللفظِ) يُغني عنه، فهذا تكرار"(٢).

ما تميز به كل شارح في ترجيحاته:

تفاوتت ترجيحات الشُرَّاح للعبارات، وهذا راجع إلى أسباب متعددة؛ منها: قوة الاحتجاج للترجيح أو ضعفه، ومنها: الإلمام بكلام الجُزولي في غير موضع العبارة، ومنها: وضوح أو غموض تفسير المراد من العبارة.

ـ الشَّلوبين:

كان الشَّلوبين في صدارة الشُرَّاح إلمامًا بفحوى عبارة الجُزولي، ووضوحًا في ذكر أدلة الترجيح، ومناقشة عبارات النُسَخ؛ مبرزًا نقاط الضعف والقوة، لا سيما في الشرح الكبير، مما جعل أكثر ترجيحاته أولى من ترجيحات غيره، وقد

(١) المنهاج الجلي، (تحقيق: الخضيري) ص ٦٢١.

(٢) المشكاة والنبراس، ص ٤٥.

نسج على منواله بعضهم في مواضع متعددة، حتى اكتفى بعضهم بذكر كلامه، فأفادوا من شرحه في شروحهم.

ومن أبرز ما امتاز به في شرحه الكبير ما يلي:

١- قوة أدلته في ترجيحاته، ومن ذلك قوله: "تثبت بعد قوله: (مضارعين) في بعضِ النُسَخ (وضعًا) ولا ينبغي أن يَثبُت؛ فإنَّه مُشعر بأنَّ المضارع مع أداة الشرط ليس بمضارع ... وليس كذلك فإنَّه الآن مضارع كما هو في أصل وضعه مضارع بدليل جزمه، فإنَّ جزمه إعراب، وإعراب الفعل لا يكون إلا بمضارعة الاسم، فلولا أنَّ فيه مضارعة لم يجزم.."(١).

٢- الإلمام بكلام الجُزولي، والاحتجاج بالتوافق بين كلامه، وذلك في قوله: "ولم يقعْ اختلافٌ في النُسَخ في الموضعِ الذي بباب النعت، وهذا يدلُ على أنَّه الذي قاله صاحبُ هذا التأليف، وأنَّ الآخر تغييرٌ عليه؛ لأنَّ ذلك الفصل هناك في معنى هذا، ولم تختلِف النُسَخ هُناك، فينبغي ألا تختلِف هُنا لمَّا لم تختلِف هناك"(٢).

٣- اقتراح إصلاحات لعبارة الجُزولي، ومن ذلك قوله: "والصواب: أو مصدر مضاف إلى المفعول به... ووقع هذا الموضع في هذا الباب في النُسَخ مختلفًا؛ ففي بعضها ما ذكرناه، وقد بيَّنا ما فيه، وفي بعضها :(أو مصدر مضاف إلى المفعول به) كما أصلحناه وهو الصواب"(٣).

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٥١٣/٢.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٣/٢.

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٣/٢، وينظر: ٢٤٤/١، ٢٤٥.

ـ اللُّوْرَقي:

أما اللُّوْرَقي فقد اتسمتْ ترجيحاتُه بموافقة الشَّلوبين في أكثر المواضع، فهو يحتج بكلامه؛ بل ويعتمد في أكثر المواضع على النُسْخة التي اعتمد عليها الشَّلوبين.

ومن أبرز ما امتاز به شرحه ما يلي:

١- انفراده بإيراد نُسْخة لم يذكرها الشُرَّاح، والحكم عليها، وذلك كما في قوله: "قلتُ: في نُسْخةٍ أُخرى: وهي إحدى المُنتصب بعدها الفعل، وهذه العبارة أجود من قوله:(الناصبتين)..."(١).

٢- الاعتماد على كلام الشَّلوبين، والاكتفاء به في شرح العبارة وترجيحها، ومن ذلك قوله: "قال الشَّلوبيني: تقول: إنْ لم تكن هناك حروف تقوم مقام الصيغ في الدلالة على الزمان احتيج إلى تغير الصيغ للدلالة مِنْ نحو: قام ويقوم، وإنْ كان هناك حرف يعطي الزمان لم يحتج إلى تغيير الصيغة نحو: إن قام زيد، ولم يقم عمرو..."(٢)، فقد اكتفى بنقل كلام الشَّلوبين دون زيادة(٣).

ـ الأُبّذي:

أما الأُبّذي فكثيرًا ما يوافق ترجيحه ترجيح الشَّلوبين دون أنْ يُشير إلى أنَّ كلامه موافق لكلامه، وأحيانًا يشير إلى ذلك(٤).

---

(١) المباحث الكاملية، ٢/٢١، وينظر: ١/١٢٥.

(٢) المباحث الكاملية، ١/٢٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير،١/٢٤٣، ٢٤٤.

(٤) ينظر: شرح الأبذي، (تحقيق الغامدي) ص ١١٤.

ومن أمثلة موافقة كلامه لكلام الشَّلوبين قوله: "قوله: (أمَّا انفعال النفس التي لا تلابسُ غيرها) مثاله: فَرِحَ وحَزِنَ، واستظهر بقوله: (التي لا تلابسُ غيرها) على مثال: عَلِم وجَهِلَ، فإنَّهما فعلان من أفعال النفس، ولكن لا بُدَّ لِعَلِمَ مِنْ تَعَلُّقٍ بمعلوم، فذلك ملابسته غيره، وكذلك: جَهِلَ..."[1]، وهو عين كلام الشَّلوبين[2].

ـ الإربلي:

أما الإربليّ فهو صاحب رأي مستقل، وحجة على ما يرجحه، ومن أبرز ما امتاز به شرحه ما يلي:

١- الدقة في تحليل عبارة الجزولي، ومن ذلك قوله: "قوله: (وما بعدها يدخل فيما قبلها بخلاف (إلى)) يريد: أنها تستدخل الغاية فتسحب على ما بعدها حكم ما قبلها ... ويقع في بعض نُسَخ الكتاب: (وما بعدها قد يدخل في حكم ما قبلها) يعني: (حتى)، ولا معنى لهذا التقليل؛ لأنها تستدخل ما بعدها أبدًا متى كانت جارّة بمعنى (إلى)، بخلاف (إلى) لما بينته"[3].

٢- انفراده بإيراد بعض النُسَخ التي لم يذكرها الشُرَّاح، ومن ذلك قوله: "قال:.. وانصبْ مصدر الفعل الذي انخرمَ فيه أحدُ هذه الأوصاف مُضافًا إلى المفعول مع (ما أفعل)"[4].

---

(١) شرح الأبذي، (تحقيق الغامدي) ص ٧٥٦، ٧٥٧، وينظر: ص٧٦٤

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٩٣/٢، ٧٠٠/٢.

(٣) المنهاج الجلي (تحقيق الخضيري) ص ٨٢٨، وينظر: ص ٣٨٥.

(٤) المنهاج الجلي (تحقيق الخضيري) ص ٩٥٩، وينظر: ص٦٢١،٥٦٧،١٤٩.

وقد ينفرد مع شارح واحد بإيراد نُسْخة لم يوردها غيرهما، كما كان منه هو واللُّوْرَقي في نصِّ مسألة تقديم الوصفية على الحالية في الاسم الواقع بعد نكرة[١].

٣- التماس العذر للجزولي، ومن أمثلة ذلك قوله: "فبان أنَّ قصره غير المتعدي من الأفعال على الانفعال غير سديد ... اللهم إلا أنْ يريد بغير المتعدي: الأبنية التي لا تكون إلا لازمة ألبتة؛ كـ(فعل) و(انفعل)، وكأنَّ هذا هو الذي يشعر به كلامه، وحينئذٍ يستمر له ذلك..."[٢].

_العطار:

امتازتْ ترجيحات العطار بالاستقلالية في كثيرٍ من المواضع، فلم يكتفِ كغيره بكلام الشَّلوبين؛ بل كانتْ له آراؤه المستقلة في شرح العبارة ونقدها، وترجيحها على غيرها في مواضع، ووافقتْ ترجيحاته ترجيحات الشَّلوبين في بعض المواطن.

ومن أبرز ما امتاز به شرحه ما يلي:

١- التماس الأعذار للجزولي، ومحاولة تفسير كلامه على وجه مقبول، ومن ذلك قوله: "قوله: (وضعًا) يمكن أن يتحرز به من المضارع بالقرائن، ولا وجود له إلا مذهب في: لم يقمْ، ولما يقم ....، ويمكن أن يتحرز به من الماضي الذي دخلت عليه الفاء"[٣].

---

(١) ينظر: المباحث الكاملية،٢/٢٥٦، والمنهاج الجلي (تحقيق المنصور) ص ١٤٦.

(٢) المنهاج الجلي (تحقيق الخضيري) ص ٥٥٥.

(٣) المشكاة والنبراس، ص ٢٨٦، ٢٨٧، وينظر: ص٣٧٤.

٢- دقة فهمه لمراد الجُزولي في كثيرٍ من المواضع، ومن أبرزها قوله: "(ليس به) يثبت في بعض النُسَخ، وهو ـ في بادي الرأي ـ حشو؛ لأنَّ المشتق والمشتق منه ظاهر اختلافهما، فإنَّ المشتق من المصدر ليس بمصدر، وهذا أمرٌ بيّن، ويمكن أنْ يريد به إخراج المشتق اسمًا للمصدر؛ لأنَّه لا يُوصف به كما تقدم، لئلا يظن أنَّ المصدر لا يكون نعتًا إلا أنْ يشتق له اسم؛ فحينئذٍ يتهيأ أنْ يكون نعتًا..."[١].

٣- تقديره لكلام الشَّلوبين، وذلك كما في قوله: "قال الأستاذ أبو علي: بل الصواب أنْ لو قال: وإنْ كان مضمرًا ليس متصلًا بـ(إلا) ولا أسند إلى ما أضيف إلى مفعوله من المصدر، ومن الوصف الجاري على غير من هو له"[٢].

٤- الإشارة إلى بعض النُسَخ التي لم يُشر إليها غيره من الشُرَّاح، مما يبرز سعة اطلاعه على النُسَخ [٣].

(١) المشكاة والنبراس، ص ٤٥٤.

(٢) المشكاة والنبراس، ص ٣٧٦، وينظر: ص٦٣٦.

(٣) ينظر: المشكاة والنبراس، ص٣٥، ١٨٦، ٣٥٥.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، أما بعد:

فبعد تلك الرحلة مع نُسَخ المقدمة الجُزولية، وترجيحات الشُرَّاح لها انتهى البحث إلى النتائج الآتية:

- تنوع مواقف الشُرَّاح من تعدد النُسَخ، فتارة يتعدد من رجح، وتارة يكون الترجيح لبعضهم دون بعض، وتارة لا يكون إلا لشارح واحد.
- تفاوت عبارات النُسَخ في بعض المواضع، ورجحان بعضها على بعض، وذلك كما في مسألة اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته، ومضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه، ومنع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول.
- علو كعب الشلوبين على غيره من الشُرَّاح في كثيرٍ من المواضع في بيان مراد الجُزولي، وفي ترجيح عبارات النُسَخ بعضها على بعض، وذلك كما في مسألة اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته، ومضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه، ومنع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول، والتعبير بانفعال النفس في إرادة الفعل اللازم، وشرط نصب (حسب) و(خال) لمفعولين.
- اعتماد أكثر الشُرَّاح في بعض المواطن على النُسْخة التي رجحها أحدهم أو بعضهم، وذلك كما في مسألة المراد بتأنيث الأشخاص، وما يضاف إليه مصدر فاقد الشرط في (ما أفعل) التعجبية، واختلاف دلالة (الفعل) على المعنى عن دلالته عن اللفظ.

- تعدد معايير الترجيح وأدلته عند الشُرَّاح، فشملت صحة المعنى، وموافقة القاعدة، وذلك كما في مسألة اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته، ومضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه، ومنع تقديم فاعل المصدر المضاف إلى المفعول، والتعبير بانفعال النفس في إرادة الفعل اللازم، وشرط نصب (حسب) و(خال) لمفعولين، والمراد بتأنيث الأشخاص، وتقديم خبر (كان) وما أشبهها على (ما) النافية لها، واختلاف دلالة (الفعل) على المعنى عن دلالته عن اللفظ.
- وعدم التناقض في كلام الجُزولي وذلك كما في مسألة تقييد المشتق في باب النعت بكونه ليس بمصدر، والمراد بتأنيث الأشخاص.
- وعدم الاحتياج إلى زيادة، وذلك كما في مسألة اختلاف دلالة الفعل على الزمان عند اختلاف صيغته، ومضارعة الفعل بعد دخول أداة الشرط عليه، وما يدخل من (كان) وأخواتها على المبتدأ المخبر عنه بالماضي، واختلاف دلالة (الفعل) على المعنى عن دلالته عن اللفظ)، وجاء في مقدمة تلك المعايير صحة معنى العبارة، وموافقتها للقاعدة.
- احتياج بعض ترجيحات الشُرَّاح إلى نظر، وذلك كما في مسألة اشتراط تقدير الحال بـ(في) وما يضاف إليه مصدر فاقد الشرط في (ما أفعل) التعجبية، وقد يقفون مع بعض العبارات التي لا تستدعي الوقوف، ويرجحون غيرها عليها لاسيما مع وجود مبرر لتعبير الجُزولي، وذلك كما في مسألة نسبة النصب إلى (حتى).

- وقد يحكم بعض الشُرَّاح على النُسْخة التي اعتمد عليها بالضعف دون أنْ يشير إلى نُسْخة غيرها، وذلك كما مسألة دخول ما بعد (حتى) التي بمعنى (إلى) فيما قبلها، وقد يُرجّح بعضهم عبارة على أخرى، مع وجود نُسْخة ثالثة هي الأرجح دون أنْ يذكرها، مع احتمال عبارة الجُزولي أكثر من تفسير، مما يضعف ترجيح نُسْخة على أخرى، وذلك كما في مسألة تقييد جر المضاف بالكسرة بكونه مضافًا إلى غير ياء المتكلم.

ويوصي البحثُ بدراسة الاختلاف في عبارات النُسَخ في كتب النحو الأخرى، وتأثيرها في الحكم الإعرابي.

المصادر والمراجع:

١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط أولى، ١٩٩٧م.

٢ـ أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط أولى، ١٤٢٠ هـ.

٣ـ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط الثالثة، ١٩٩٦م.

٤ـ ألفية ابن مالك، لابن مالك، تحقيق: سليمان العيوني، الرياض، دار المنهاج، ط أولى،١٤٢٨هـ.

٥ ـ أمثلة الجُزولية، للشلوبين، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، بيروت، دار صادر، ط ثانية، ١٤٣٠ هـ.

٦ـ أمالي ابن الحاجب، لابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قداره، بيروت، دار الجيل، ط أولى ،١٩٨٨م.

٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافة، القاهرة، دار أفكر العربي، ط أولى، ١٩٨٦م.

٨ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، اسطنبول، مطبعة المعارف، ١٩٤٥م.

٩ـ البديع في علم العربية، لابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط أولى،١٤٢٠هـ.

١٠ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة العصرية، ط أولى، ١٤١٩هـ.

١١ـ التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي مصطفى. مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط أولى، ١٩٨٢م.

١٢ـ التخمير، للخورازمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠ م.

١٣ ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ط أولى، ١٩٩٨م.
١٤ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ط أولى، ١٩٦٧م.
١٥ ـ التصريح بمضمون التوضيح، للأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط أولى، ٢٠٠٠م.
١٦ـ تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: على فاخر، وجابر البراجة، وإبراهيم العجمي، وجابر السيد، وعلي السنوسي، ومحمد راغب، القاهرة، دار السلام للطباعة، ط أولى، ٢٠٠٧م.
١٧ـ توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط أولى، ٢٠٠١م.
١٨ـ التوطئة، للشلوبين، تحقيق: يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي، ط ثانية، ١٩٨٠م.
١٩ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط أولى، ١٩٥٢م.
٢٠ـ الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط أولى، ١٩٩٢م.
٢١ ـ الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، للمراكشي، تحقيق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، تونس، دار الغرب الإسلامي، ط أولى،٢٠١٢م.
٢٢ ـسر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: محمد حسن محمد، وأحمد رشدي، بيروت، دار الكتاب العلمية، ط أولى، ١٤٢١هـ.
٢٣ ـ شرح ألفية ابن معط، لابن القواس، تحقيق: علي موسى الشوملي، الرياض، مكتبة الخريجي، ط أولى، ١٩٨٤م.
٢٤ ـ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي. القاهرة، هجر للطباعة، ط أولى، ١٩٩٠م.

٢٥ ـ شرح الجُزولية للأبذي، تحقيق: سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
٢٦ ـ شرح الجُزولية من باب حروف الخفض حتى نهاية باب (حبذا) للأبذي، تحقيق: سعيد مشبب الأسمري، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.
٢٧ ـ شرح الجُزولية (من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف) للأبذي، تحقيق: حسن نفاع الحربي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.
٢٨ـ شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عرب، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط أولى، ١٩٩٧م.
٢٩ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، بيروت، عالم الكتب، ط أولى ،١٩٩٩م.
٣٠ـ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي، جامعة قاريونس، ط ثانية، ١٩٩٦م.
٣١ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، وعلي سيِّد علي. بيروت، دار الكتب العلمية، ط أولى، ٢٠٠٨م.
٣٢ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط أولى، ١٩٨٢م.
٣٣ـ شرح المقدمة الجُزولية الكبير للشلوبين، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، الرياض، مكتبة الرشد، ط أولى، ١٩٩٣م.
٣٤ـ الشرح الصغير للمقدمة الجُزولية، للشلوبين، تحقيق: ناصر عبد الله الطرير، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.
٣٥ـ شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر، مكة المكرمة، مكتبة مصطفى الباز، ط أولى، ١٩٩٧م.
٣٦ـ شرح المفصل، لابن يعيش، قدم له: إميل بديع يعقوب. بيروت، دار الكتب العلمية، ط أولى ٢٠٠١م.
٣٧ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط الثالثة، ١٤١٢هـ

٣٨ـ الكتاب لسيبويه، تحقيق: محمد كاظم البكاء، بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط أولى، ١٤٣٥هـ.
٣٩ـ الكتاب، لسيبويه، طبعة بولاق، ١٣١٧هـ.
٤٠ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للحاج خليفة، اسطنبول، مطبعة المعارف، ١٩٤١هـ.
٤١ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، وغازي مختار طليمات، بيروت، دار الفكر المعاصر، دمشق، دار الفكر، ط ثانية، ٢٠٠١م.
٤٢ـ المباحث الكاملية شرح المقدمة الجُزولية، للورقي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، ١٣٩٨هـ.
٤٣ـ المشكاة والنبراس شرح كتاب الكراس في النحو، لأبي إسحاق الصنهاجي المشتهر بالعطار، تحقيق: محمد نجم السيالي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨ هـ
٤٤ـ المذكر والمؤنث لابي بكر الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤١٩ هـ.
٤٥ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، عبد المجيد قطامش، والسيد تقي، ومحمد البناء، وسليمان العايد، وعياد الثبيتي، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط أولى، ٢٠٠٧م.
٤٦ـ المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.
٤٧ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عضيمة، مصر، وزارة الأوقاف، ط الثالثة، ١٩٩٥م.
٤٨ـ المقدمة الجُزولية في النحو، للجزولي،،تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، القاهرة، مطبعة أم القرى، ط أولى، ١٩٨٨م.
٤٩ـ المقرب، لابن عصفور، تحقيق، أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري. بغداد، مطبعة العاني، ط أولى ،١٩٧٢م.

٥٠ـ المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي (من أوله إلى نهاية باب ضمير الفصل)، لأبي جعفر الإربلي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ ـ ١٤١٢ هـ
٥١ـ المنهاج الجلي في شرح القانون الجُزولي (من باب حرف النداء إلى آخر الكتاب)، لأبي جعفر الإربلي، تحقيق: عبد الله بن محمد المنصور، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢١هـ
٥٢ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، ط أولى ،١٩٧٨م.

Sources and reference:

1. Asrār al-‘Arabīyah, li-Abī al-Barakāt al-Anbārī, taḥqīq: Barakāt Yūsuf hbwd, Bayrūt, Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam, Ṭ ūlá, 1420 Hijri
2. . Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-‘Arab, li-Abī Ḥayyān, taḥqīq : Rajab ‘Uthmān Muḥammad, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, Ṭ ūlá, 1997.
3. al-Uṣūl fī al-naḥw, li-Ibn al-Sarrāj, taḥqīq : ‘Abd al-Ḥusayn al-Fatlī, Bayrūt, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ al-thālithah, 1996.
4. Alfīyat Ibn Mālik, li-Ibn Mālik, taḥqīq : Sulaymān al-‘Uyūnī, al-Riyāḍ, Dār al-Minhāj, Ṭ ūlá, 1428 Hijri .
5. Amthilah al-Juzūlīyah, llshlwbyn, taḥqīq : Turkī ibn Sahw al-‘Utaybī, Bayrūt, Dār Ṣādir, Ṭ thānīyah, 1430 Hijri .
6. Amālī Ibn al-Ḥājib, li-Ibn al-Ḥājib, taḥqīq : Fakhr Ṣāliḥ qdārh, Bayrūt, Dār al-Jīl, Ṭ ūlá, 1988.
7. Inbāh al-ruwāh ‘alá anbāh al-nuḥāh, llqfty, taḥqīq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Bayrūt, Mu’assasat al-Kutub al-Thaqāfah, al-Qāhirah, Dār afkr al-‘Arabī, Ṭ ūlá, 1986.
8. Īḍāḥ al-maknūn fī al-Dhayl ‘alá Kashf al-ẓunūn, li-Ismā‘īl Bāshā al-Baghdādī, Istanbūl, Maṭba‘at al-Ma‘ārif, 1945.
9. al-Badī‘ fī ‘ilm al-‘Arabīyah, li-Ibn al-Athīr, taḥqīq : Fatḥī Aḥmad ‘Alī al-Dīn, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, Ṭ ūlá, 1420 Hijri.
10. Bughyat al-wu‘āh fī Ṭabaqāt al-lughawīyīn wa-al-nuḥḥāh, lil-Suyūṭī, taḥqīq : Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, Bayrūt, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah, Ṭ ūlá, 1419 Hijri.
11. al-Tabṣirah wa-al-tadhkirah, lil-Ṣaymarī, taḥqīq : Fatḥī Muṣṭafá. Makkah al-Mukarramah, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, Ṭ ūlá, 1982.

12. Altkhmyr, llkhwrāzmy, taḥqīq : ‘Abd al-Raḥmān al-‘Uthaymīn, Bayrūt, Dār al-Gharb al-Islāmī, 1990.
13. al-Tadhyīl wa-al-takmīl fī sharḥ Kitāb al-Tas′hīl, li-Abī Ḥayyān, taḥqīq : Ḥasan Hindāwī, Dimashq, Dār al-Qalam, al-Riyāḍ, Dār Kunūz Ishbīliyā, Ṭ ūlá, 1998.
14. Tas′hīl al-Fawā’id wa-takmīl al-maqāṣid, li-Ibn Mālik, taḥqīq : Muḥammad Barakāt. al-Qāhirah, Dār al-Kātib al-‘Arabī, Ṭ ūlá, 1967.
15. . al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ, ll’zhry, taḥqīq : Muḥammad Bāsil ‘Uyūn al-Sūd, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ ūlá, 2000.
16. Tamhīd al-qawā‘id bi-sharḥ Tas′hīl al-Fawā’id, lnāẓr al-Jaysh, taḥqīq : ‘Alī Fākhir, wjābr al-Barājah, wa-Ibrāhīm al-‘Ajamī, wjābr al-Sayyid, wa-‘Alī al-Sanūsī, wa-Muḥammad Rāghib, al-Qāhirah, Dār al-Salām lil-Ṭibā‘ah, Ṭ ūlá, 2007.
17. Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik, lil-Murādī, taḥqīq : ‘Abd-al-Raḥmān ‘Alī Sulaymān, al-Qāhirah, Dār al-Fikr al-‘Arabī, Ṭ ūlá, 2001.
18. Altwṭ’h, llshlwbyn, taḥqīq : Yūsuf al-Muṭawwi‘, al-Qāhirah, Dār al-Turāth al-‘Arabī, Ṭ thānīyah, 1980.
19. al-Khaṣā’iṣ, li-Ibn Jinnī, taḥqīq : Muḥammad ‘Alī al-Najjār, al-Qāhirah, Dār al-Kutub al-Miṣrīyah, Ṭ ūlá, 1952.
20. al-Janá al-Dānī fī ḥurūf al-ma‘ānī, taḥqīq : Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ ūlá, 1992.
21. al-Dhayl wāltkmlh lktāby almwṣwl wa-al-ṣilah, llmrākshy, taḥqīq : Iḥsān ‘Abbās, wa-Muḥammad ibn Sharīfah, wbshār ‘Awwād Ma‘rūf, Tūnis, Dār al-Gharb al-Islāmī, Ṭ ūlá, 2012.
22. Sirr ṣinā‘at al-i‘rāb, li-Ibn Jinnī, taḥqīq : Muḥammad Ḥasan Muḥammad, wa-Aḥmad Rushdī, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-‘Ilmīyah, Ṭ ūlá, 1421 Hijri.

23. Sharḥ Alfīyat Ibn m‘ṭ, li-Ibn alqwās, taḥqīq : ‘Alī Mūsá al-Shūmalī, al-Riyāḍ, Maktabat al-Khurayjī, Ṭ ūlá, 1984.
24. Sharḥ al-Tas′hīl, li-Ibn Mālik, taḥqīq : ‘Abd al-Raḥmān al-Sayyid, wa-Muḥammad Badawī. al-Qāhirah, Hajar lil-Ṭibā‘ah, Ṭ ūlá, 1990.
25. Sharḥ al-Juzūlīyah ll’bdhy, taḥqīq : Sa‘d Ḥamdān al-Ghāmidī, Risālat duktūrāh, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1405 Hijri.
26. Sharḥ al-Juzūlīyah min Bāb ḥurūf alkhfḍ ḥattá nihāyat Bāb (Ḥabbadhā), ll’bdhy, taḥqīq : Sa‘īd Mashbab al-Asmarī, Risālat mājtsyr, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1423 Hijri.
27. Sharḥ al-Juzūlīyah (min awwal Bāb al-tanāzu‘ ilá nihāyat Mabāḥith man‘ al-ṣarf), ll’bdhy, taḥqīq : Ḥasan Naffā‘ al-Ḥarbī, Risālat mājtsyr, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1423 Hijri.
28. Sharḥ Jamal al-Zajjājī, li-Ibn Kharūf, taḥqīq : Salwá Muḥammad ‘Arab, Makkah al-Mukarramah, Ma‘had al-Buḥūth al-‘Ilmīyah wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, Ṭ ūlá, 1997.
29. Sharḥ Jamal al-Zajjājī li-Ibn ‘Uṣfūr, taḥqīq : ṣāḥib Abū Janāḥ, Bayrūt, ‘Ālam al-Kutub, Ṭ ūlá, 1999.
30. Sharḥ al-Raḍī lkāfyh Ibn al-Ḥājib, lil-Raḍī, taḥqīq : Yūsuf Ḥasan ‘Umar, Banghāzī, Jāmi‘at Qāryūnis, Ṭ thānīyah, 1996.
31. Sharḥ Kitāb Sībawayh, llsyrāfy, taḥqīq : Aḥmad Mahdalī, wa-‘Alī syyid ‘Alī. Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ ūlá, 2008.
32. Sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, li-Ibn Mālik, taḥqīq : ‘Abd al-Mun‘im Harīdī. Makkah al-Mukarramah, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, Ṭ ūlá, 1982.
33. Sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah al-kabīr, llshlwbyn, taḥqīq : Turkī ibn Sahw al-‘Utaybī, al-Riyāḍ, Maktabat al-Rushd, Ṭ ūlá, 1993.

34. al-Sharḥ al-Ṣaghīr llmqdmh al-Juzūlīyah, llshlwbyn, taḥqīq : Nāṣir ʻAbd Allāh alṭryr, Risālat mājistīr, Jāmiʻat al-Imām Muḥammad ibn Saʻūd al-Islāmīyah, al-Riyāḍ, 1401 Hijri.
35. Sharḥ al-muqaddimah al-Kāfiyah fī ʻilm al-iʻrāb, li-Ibn al-Ḥājib, taḥqīq : Jamāl ʻAbd al-ʻĀṭī Mukhaymar, Makkah al-Mukarramah, Maktabat Muṣṭafá al-Bāz, Ṭ ūlá, 1997.
36. Sharḥ al-Mufaṣṣal, li-Ibn Yaʻīsh, qaddama la-hu : Imīl Badīʻ Yaʻqūb. Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Ṭ ūlá, 2001.
37. al-Kitāb, li-Sībawayh, taḥqīq : ʻAbd al-Salām Hārūn, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, Ṭ al-thālithah, 1412 Hijri.
38. al-Kitāb li-Sībawayh, taḥqīq : Muḥammad Kāẓim al-bukā', Bayrūt, Maktabat Zayn al-Ḥuqūqīyah wa-al-adabīyah, Ṭ ūlá, 1435 Hijri.
39. al-Kitāb, li-Sībawayh, Ṭabʻah Būlāq, 1317 Hijri.
40. al-Lubāb fī ʻIlal al-binā' wa-al-iʻrāb, llʻkbry, taḥqīq : ʻAbd al-Ilāh al-Nabhān, wghāzy Mukhtār Ṭulaymāt, Bayrūt, Dār al-Fikr al-muʻāṣir, Dimashq, Dār al-Fikr, Ṭ thānīyah, 2001.
41. Kashf al-ẓunūn ʻan asāmī al-Kutub wa-al-Funūn, lil-Ḥājj Khalīfah, Istanbūl, Maṭbaʻat al-Maʻārif, 1941 Hijri.
42. al-Mabāḥith al-Kāmilīyah sharḥ al-muqaddimah al-Juzūlīyah, llwrqy, taḥqīq : Shaʻbān ʻAbd al-Wahhāb Muḥammad, Risālat duktūrāh, Jāmiʻat al-Qāhirah, Miṣr, 1398 Hijri.
43. al-Mishkāh wālnbrās sharḥ Kitāb alkrās fī al-naḥw, li-Abī Isḥāq al-Ṣinhājī al-mushtahir bi-al-ʻAṭṭār, taḥqīq : Muḥammad Najm alsyāly, Risālat duktūrāh, Jāmiʻat Umm al-Qurá, Makkah al-Mukarramah, 1418 Hijri.

44. al-Mudhakkar wa-al-mu'annath li-Abī Bakr al-Anbārī, taḥqīq : Muḥammad ʻAbd al-Khāliq ʻUḍaymah, al-Qāhirah, Wizārat al-Awqāf, al-Majlis al-Aʻlá lil-Shu'ūn al-Islāmīyah, 1419 Hijri.
45. al-Maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ Khulāṣat al-Kāfiyah, llshāṭby, taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān al-ʻUthaymīn, ʻAbd al-Majīd Qaṭāmish, al-Sayyid Taqī, Muḥammad al-binā', Sulaymān al-ʻĀyid, ʻAyyād al-Thubaytī,
Makkah al-Mukarramah, Maʻhad al-Buḥūth al-ʻIlmīyah wa-Iḥyā' al-Turāth al-Islāmī, Ṭ ūlá, 2007.
46. al-Muqtaṣid fī sharḥ al-Īḍāḥ, lljrjāny, ʻAbd al-Qāhir ibn ʻAbd al-Raḥmān, taḥqīq : Kāẓim Baḥr al-marjān, al-ʻIrāq, Wizārat al-Thaqāfah wa-al-Iʻlām, 1982.
47. al-Muqtaḍab, llmbrd, taḥqīq : Muḥammad ʻUḍaymah, Miṣr, Wizārat al-Awqāf, Ṭ al-thālithah, 1995.
48. al-Muqaddimah al-Juzūlīyah fī al-naḥw, lil-Jazwalī,, taḥqīq : Shaʻbān ʻAbd-al-Wahhāb Muḥammad, al-Qāhirah, Maṭbaʻat Umm al-Qurá, Ṭ ūlá, 1988.
49. al-Muqarrab, li-Ibn ʻUṣfūr, taḥqīq, Aḥmad al-Jawārī, wa-ʻAbd Allāh al-Jubūrī. Baghdād, Maṭbaʻat al-ʻĀnī, Ṭ ūlá, 1972.
50. al-Minhāj al-Jalī fī sharḥ al-qānūn al-Jazūlī (min awwalihi ilá nihāyat Bāb ḍamīr al-faṣl), li-Abī Jaʻfar al-Arbalī, taḥqīq : ʻAbd al-Raḥmān ibn ʻAbd Allāh al-Khuḍayrī, Risālat duktūrāh, Jāmiʻat al-Imām Muḥammad ibn Saʻūd al-Islāmīyah, 1411 Hijri 1412 Hijri.
51. al-Minhāj al-Jalī fī sharḥ al-qānūn al-Jazūlī (min Bāb ḥarf al-nidā' ilá ākhir al-Kitāb), li-Abī Jaʻfar al-Arbalī, taḥqīq : ʻAbd Allāh ibn Muḥammad al-Manṣūr, Risālat duktūrāh, Jāmiʻat al-Imām Muḥammad ibn Saʻūd al-Islāmīyah, 1421 Hijri.

52. Wafayāt al-a‘yān w’nbā’ abnā’ al-Zamān, li-Ibn Khallikān, taḥqīq : Iḥsān ‘Abbās, Bayrūt, Dār Ṣādir, Ṭ ūlá, 1978.